الاوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية في بريطانيا 1969- 1974

أ.م. مشتاق طالب حسين الخفاجي

جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

Situation Internal Political and Economic in Britain 1969- 1974

Assist prof.Mushtaq Talib Hussein Al-kafaji

Babylon of University / College of Education Sciences humanity

Alialkafaje0@gmail.com

Abstract

Britain has a political, economic and cultural heritage significant not only among countries European continent, but also among the nations of the world, due to for many reasons, they were search and investigate many historians and modernists researchers, so the studies and searches that studied and discussed in detail the history of Britain's modern and contemporary, have characterized by a serious activity and there is a great legacy, There is a great legacy proceeded to stand on the fertility of this ancient history and enclose about its happens. The recent studies and contemporary probably on differentiated have stopped about this rich history, including owned events and accumulations made it narrows the research.

الملخص

لبريطانيا ثقل سياسي واقتصادي **وإرث حضاري** كبيراً ليس بين دول القارة الاوربية فحسب بل وحتى بين دول العالم وذلك لأسباب عديدة كانت مجالات بحث وتقصي للكثير من المؤرخين والباحثين المحدثين، لذا فإن الدراسات والبحوث التي درست وتناولت بشكل مفصل تأريخ بريطانيا الحديث والمعاصر تميزت بنشاط جاد وثمة تركة كبيرة عمدت الى الوقوف على خصوبة هذا التاريخ العريق والكشف عن مجريات أحداثه، وربما الدراسات الحديثة والمعاصرة على اختلافها توقفت إزاء هذا التاريخ الغني بما يملكه من احداث وتراكمات جعلت الامر يضيق من دائرة البحث والتقصي في استقراء فعالياتها السياسية والاقتصادية.

فالتصدي للأوضاع الاقتصادية والسياسية وكشف دورها في صياغة الحدث التاريخي وتوضيح اثرهما بوصفهما عنصران مهمان في تكوين البنى التحتية للمجتمع في تاريخ الشعوب لا يعني بالضرورة التعبير عن منهج معين او تأييد مدرسة مفكر او فيلسوف محدد، بل هذه المواضيع ينبغي قبل كل شيء التصدي ودراستها للوصول لكبد الحقيقة التاريخية بوصفها هدف اسمى ولفهم التطورات بصورة افضل، ووعي اعمق كونه اساساً لا يقل أهمية عما سبقه، وموضوع البحث يعالج حقبة مليئه بالأحداث، وهي حقبة زمنية معاصرة جداً، إذ تستقر المادة العلمية فيها بين عامي (1969–1974م) بوصفها مرحلة شهدت الكثير من الاحداث السياسية والاقتصادية الداخلية في بريطانيا، والتي مثلت فيها السنة الاخيرة من الحكومة العمالية في رئاسة الوزراء، وبداية حكومة المحافظين عام (1970م)، التي وضعت الكثير من الخطط الاقتصادية والسياسية لدرء الصدع الذي استقر في جسد الاقتصاد البريطاني، إلا أن تلك الخطط والمشاريع لم تكن بمستوى التدهور الذي اصاب البنية التحتية في بريطانيا فكان السبب في التعجيل بسقوط حكومة المحافظين عام (1974م).

المقدمة

تنبع أهمية دراسة موضوع الدراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية في بريطانيا خلال المدة 1969–1974، كون هذه المدة قد شهدت تدهوراً في الاوضاع الاقتصادية والسياسية انعكست بصورة سلبية على الوضع الداخلي البريطاني، والتي أدت بالتالي الى تولي حزب المحافظين رئاسة الوزراء مرة أخرى، وهذا يؤكد على وجود حقيقة أساسية وهي ان نظام الحكم في بريطانيا يتمتع بمزايا ديمقراطية وحضارية، وعلى مدى قرون سابقة يكاد ينفرد بها عن بقية دول العالم، ففي كثير من الاحيان كان حلبة لنزاعات خاضتها أطراف شتى واحزاب سياسية وربما افكار وايدولوجيات من أجل الوصول به الى بر الامان، وإن

كانت هناك بعض العثرات والهنات في تحقيق انجاز اقتصادي او سياسي على المستوى الداخلي او الخارجي، ولما كان مستوى التقدم يقاس على مستوى الانجاز فاننا من خلال موضوع البحث نتلمس بأن حزب العمال البريطاني هو الذي مهد لانتكاسات في مجمل المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لذلك يمكننا القول إن المؤسسة الحاكمة والمجتمع البريطاني على حد سواء كانت نظرتها تصب في اصلاح تلك الاوضاع عن طريق انتخابات برلمانية تمخضت عن فوز حزب المحافظين البريطاني وتسلمه رئاسة الوزراء عام 1970 لتبدأ لحقبة سياسية تركت بصمةً مؤثرة لرسم سياسة اقتصادية واجتماعية امتازت بثقلها الأيديولوجي والفكري داخل المجتمع البريطاني.

إن من ابرز الأولويات التي أخذتها حكومة المحافظين بزعامة (إدوارد هيث) على عاتقها هي تحقيق مسألة الإصلاحات الاقتصادية، وتقف في مقدمتها الإعلان عن تخفيض الإنفاقات العامة ولاسيما في المؤسسات التابعة ملكيتها إلى الحكومة، على أمل أن يسود الازدهار الاقتصادي في بريطانيا، وكذلك رسم سياسة اقتصادية صحيحة يتم من خلالها التزام حكومة المحافظين بعدم مساعدة المؤسسات غير المربحة والتي تعود ملكيتها للدولة او القطاع الخاص والتي تحقق انتاجيات منخفضة.

أما فيما يخص الجانب السياسي فقد كانت القضية الايرلندية التي شكلت تركة ثقيلة لكل الحكومات البريطانية السابقة ومنها حزب المحافظين الذي سعت قياداته جاهدة الى ايجاد حلول رصينة لتلك القضية، فجذور هذه المشكلة تكمن بوجود الانقسامات الأثنية والقومية القائمة بين السكان، فالتاريخ الايرلندي حافل بالكثير من مظاهر التمييز السياسي والاقتصادي والثقافي والتعليمي ضد الأقلية الكاثوليكية، وعلى الرغم من محاولات بريطانيا ومنذ وقت طويل فرض البروتستانتية على كل سكان ايرلندا الشمالية، إلا إن الايرلنديين قاوموا هذه السياسة.

قسم موضوع البحث الى عدة محاور فقد ناقش المحور الاول الاوضاع الاقتصادية والسياسية لبريطانيا خلال عام 1969 حيث لاحظنا الانتكاسات التي تعرضت لها المؤسستين الاقتصادية والسياسية على حد سواء وذلك يعود الى سوء ادارة حزب العمال التي ادت بالتالي الى انهاء عملها دون تحقيق أي شيء من برامجها التي اعلنت عنها اثناء الانتخابات النيابية التي جرت عام 1966، في حين سلط الضوء في المحور الثاني على قضية فوز حزب المحافظين بالانتخابات النيابية التي جري في عام 1970 وبينا في هذا المحور كيف تعامل قادة الحزب والحكومة مع الازمات التي تعرضت لها بريطانيا، وفي المحور الثالث الذي تناول العلاقة بين حزب المحافظين والنقابات العمالية. فلم تكن تلك العلاقة على خير ما يرام خاصة وان توجهات النقابات العمالية كانت تنصب في مصلحة حزب العمال المعارض لكل السياسيات التي نادى بها حزب المحافظين. وانتهت تلك الحكومة بعد اربعة سنوات من توليها السلطة وذلك في انتخابات عام 1974.

اعتمد موضوع البحث على مجموعة من المصادر تنوعت حسب مقتضياته ما بين المصادر الاجنبية التي كان من بينها ارشيف حزب العمال البريطاني وحزب المحافظين وكذلك الكتب الاجنبية التي كان لها ثقلها في هذا البحث فضلاً عن الصحف البريطانية والدوريات، ولم يغفل البحث عن الاعتماد على بعض الرسائل والاطاريح والكتب العربية والمعربة.

المبحث الأول

موقف الحكومة العمالية من الأوضاع السياسية والاقتصادية في بريطانيا 1969-1970

أولاً: الاوضاع السياسية: تتكون المملكة المتحدة من أربع أقاليم وهي[1]: إنجلترا وإيرلندا الشمالية [2] واسكتلندا وويلز، يحكمها نظام برلماني وتتمركز الحكومة في العاصمة لندن، لكن هنالك حكومات محلية تتمتع بحكم ذاتي داخلي في كل من بلفاست وكارديف وادنبره وهي عواصم إيرلندا الشمالية وويلز واسكتلندا[3].

تمتلك بريطانيا 14 منطقة فيما وراء البحار **(British overseas territories)**[4] منتشرة حول العالم، وتعامل كل منطقة بصلاحيات مختلفة بحسب القانون ولمعظمها سلطات تشريعية خاصة ودرجة من الاستقلالية تتعدى في الغالب صلاحيات الأقسام الموجودة في بريطانيا وتشمل هذه الاستقلالية وجود ميزانية مستقلة لكل منها.

ومع ذلك، فان المملكة المتحدة تحتفظ بدرجات مختلفة من المسؤولية تجاه هذه المناطق تتفاوت من تحكم سياسي كامل إلى وجود صوري لا يتمثل إلا في القضايا البروتوكولية، ولا يشمل هذا التفاوت المسؤوليات الرئيسة للمملكة المتحدة تجاه هذه المناطق والتي تنحصر في السياسة الخارجية والحدود الدولية والأمن والدفاع، ومن المسؤوليات الرئيسة الاولى للمملكة المتحدة تجاه هذه المناطق هي الحفاظ على ما يسمى بالحكومة الجيدة (good governance)[3]، كما يحتفظ برلمان المملكة المتحدة في ويستمينستر (Westminster)[4] والحكومة البريطانية من خلال مجلس بيرفي (Privy Council)[5] بالسلطة للتشريع لمناطق ما وراء البحار بعد موافقة الحكومة المحلية[6].

---

(1) ينظر ملحق رقم (1) الذي يوضح التقسيمات الادارية للمملكة المتحدة.

(2) إيرلندا: تقع جزيرة إيرلندا في المحيط الاطلسي على بعد 50 ميلاً غرب بريطانيا. تنقسم إلى قسمين: جمهورية إيرلندا المستقلة في الجنوب التي تتكون من (20) مقاطعة، ومنطقة شمال إيرلندا أو "أولستر" Ulster التي تعتبر جزءا من المملكة البريطانية المتحدة، أما شمال إيرلندا، فتتكون من 9 مقاطعات حتى عام 1920، حيث تم تقسيم الجزيرة الايرلندية ما بين شمال إيرلندا وبين إيرلندا الجنوب، بعد هذا العام، تم استقطاع ثلاث مقاطعات -كان أغلبها = من الكاثوليك- من شمال إيرلندا، وضمها إلى إيرلندا الجنوب التي قطعت صلتها بالمملكة المتحدة، واستقلت في عام 1949. إلا أن شمال إيرلندا فضلت الإبقاء على انتمائها للمملكة البريطانية المتحدة. وظلت -حتى الآن- إيرلندا الشمالية جزءا أصيلا من المملكة المتحدة، لمزيد من التفاصيل ينظر: ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، ط4، مطبعة الميسرة، بيروت، 1998، ص432.

(3) A. F. Pollard، The History of England، A study in political evolution، London، 2012، .56.p،

(4) هي أقاليم تتألف من أربعة عشر ولاية تابعة لـ المملكة المتحدة، والتي تشكل جزءا من المملكة المتحدة، وهي إما بقايا الامبراطورية البريطانية التي لم تكتسب الاستقلال بعد أو قد وضع استفتاء عام واختارت البقاء تحت السيادة البريطانية. تشمل المناطق التالية (أنغويلا، برمودا، المقاطعة البريطانية بأنتاركتيكا، وإقليم المحيط الهندي البريطاني، والجزر العذراء البريطانية، وجزر كايمان وجزر فوكلاند، جبل طارق، ومونتسرات، وسانت هيلينا.و التبعيات لـ سانت هيلينا كل من (جزيرة أسينشين وتريستان دا كونا)، وجزر تركس وكايكوس، وجزر بيتكيرن وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية، وقاعدتين في الأراضي القبرصية وهي أكروتيري ودكليا. للإشارة فإن القارة القطبية الجنوبية بما في ذلك بريطانيا غير معترف بسيادة أي دولة على هذه المنطقة. تقدر مساحة جميع هذه الأقاليم حوالي 667018 ميلا مربعا أي (1728000 كيلومتر)، ويبلغ عدد سكانها حوالي 260، 000 نسمة. لمزيد من التفاصيل ينظر: الامم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الموضوعية لعام 2008، تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التقارير الدورية الخامسة المقدمة من الدول الاطراف بموجب المادتين 16-17 من العهد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، د.مط، 2008، ص 7-9.

(3) الحكومة الجيدة: وهو مصطلح سياسي واقتصادي غالباً ما يستخدم في ادبيات التنمية الدولية باعتباره وصفاً في كيفية ادارة شؤون والموارد العامة للبلد من قبل المؤسسات السياسية الحاكمة والبحث عن افضل القرارات والتوصيات لانجاح تلك الادارة، وكثيراً ما تبرز كنموذج ناجح في الدول الليبرالية والديمقراطية، لمزيد من التفاصيل ينظر:

The British government archive، Good Governance Standard for Public Services، Printed by Hackney Press Ltd، London، 2004، p.23.

(4)ويستمينستر: تقع هذه المنطقة في الجانب الغربي من وسط العاصمة لندن على الضفة الشمالية من نهر التايمز، وتتركز فيها الكثير من المعالم الاثرية والمرافق السياحية، وتضم كاتدرائية ويستمينستر وقصر باكنغيهام وقصر اليونسكو للتراث العالمي كما تضم مركز الحكومة البريطانية ومجلس العموم البريطانية ومعظم الوزارات الحكومية المهمة. لمزيد من التفاصيل ينظر:

The British government archive، London plan، Greater London Authority.2011، p.46.

(5)مجلس بيرفي: تشكل هذا المجلس في بريطانيا في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي وبالتحديد في عام 1553، وعادة ما يعرف هذا المجلس بمجلس الملكة الخاص، وهو هيئة استشارية مكون من مجموعة من المستشارين عادة ما يكونون من كبار الساسة البريطانيين سواء أكانوا اعضاء سابقين ام حاليين في مجلس العموم البريطاني او مجلس اللوردات، مهمته الاساسية تنحصر في تقديم المشورة الى الملكة، وغالباً ما ينظر في المنازعات القانونية وخاصة عندما يتعلق الموضوع بالمؤسسات الحكومية، لمزيد من التفاصيل ينظر:

Michael Evett، the privy Coucil، house of commons library briefing paper number CBP 7463، February، 2016، p.p.22-23.

وكذلك ينظر:الموقع الاليكتروني: https://www.gov.uk /

(6)The British government archive، Good Governance Standard for Public Services، Op Cit، p.24.

وكانت الحكومة البريطانية تعيش في حالة من الخوف والترقب الدائم الناجم من تفاقم الوضع السياسي في إيرلندا الشمالية' لذا اولت الحكومة العمالية اهتماماً متزايداً بالقضية الايرلندية [1]، فعقدت لذلك مجموعة من الاجتماعات، بين رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون، ورئيس وزراء إيرلندا الشمالية ترينس اونيل (**Terence O'Neill**)[2]، في العاصمة لندن، إذ نجم عنها إرسال الحكومة البريطانية لجنة لتقصي الحقائق داخل إيرلندا الشمالية، والسبب في ذلك يعود الى انه ومنذ 1968 والأقلية الكاثوليكية في إيرلندا الشمالية لم تكن تتحمل الهيمنة البروتستانتية المطلقة في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بمساعدة ومباركة الإدارة البريطانية المباشرة، ثم تحول نضال الكاثوليك من المطالب السياسية السلمية إلى نضال مسلح، وفي عام 1969 نظم الكاثوليك أنفسهم ضمن كتائب مسلحة بإسم (الجيش الجمهوري الايرلندي) (IRA)[3]. وفي المقابل كَوَنَ المتطرفون البروتستانت تنظيماً مسلحاً لمواجهة (I.R.A)أطلق عليه (منظمة الدفاع عن الالستر) (UAD)[4]، ووقف الجيش البريطاني رغم ادعائه الحياد الى جانب الحركة الثانية المناهضة للكاثوليك الايرلنديين المناصرين لبريطانيا[5].

سعى البروتستانت الايرلنديون دائماً إلى البقاء ضمن مملكة بريطانيا العظمى، أما الكاثوليك الايرلنديون فيها فإنهم كانوا يدعون إلى الوحدة مع جمهورية إيرلندا الجنوبية، وكان الحزب الوحدوي البروتستانتي(Protestant Unionist Party)[6]، هو المسيطر على برلمان إيرلندا الشمالية [7]، الذي ضم في كانون الثاني من عام 1970ما يقارب (36) عضواً وحدوياً، وستة من القوميين، كما إن نظام الانتخابات المحلية صِيغَ بطريقة تخدم البروتستانت مما أدى إلى تقطيع المناطق الانتخابية وإضعاف

(1) القضية الايرلندية: وهي القضية التي نتجت عن مطالبة الايرلنديين لبريطانيا بالحكم الذاتي (Home Rule) إذ كان لإيرلندا برلمان خاص الغته بريطانيا في عام 1801 وحل مكانه انتخاب (100) مندوباً في مجلس العموم البريطاني و(28) نائباً في مجلس اللوردات يمثلون ايرلندا، آلا أن الايرلنديون الوطنيون ساءهم هذا العمل فأخذوا يسعون بمختلف الوسائل لاستعادة برلمانهم، لان الاجراء البريطاني الجديد لم يفدهم كثيراً إذ لم تكن لمندوبيهم في البرلمان البريطاني اي قيمة لان غالبية المجلس بيد الانكليز والاسكتلنديين، الا ان محاولاتهم لم تنتج شيئاً مدة سنوات طوال، وعندما كسب رئيس الوزراء الايرلندي (وليم كلادستون) الى جانبهم، اراد الأخير في الاعوام 1886 و1893 ان يمنحهم الحكم الذاتي إلا انه فشل فأستأنف النواب الايرلنديون، كفاحهم حتى اضطر البرلمان البريطاني الى اصدار قانون عام 1914 يمنح إيرلندا الحكم الذاتي، الا آن الإنكليز حركوا حلفاؤهم البروتستناتيين الساكنين في شمال إيرلندا بعد ان أفهموهم أن تنفيذ القانون سيؤدي الى نقل السيادة للكاثوليك في ايرلندا، فقاموا بأعمال عنف، لذلك اتخذته بريطانيا حجة لعدم تنفيذ القانون وبقيت هذه الصدامات والصراعات قائمة لغاية تسعينات القرن العشرين. لمزيد من التفاصيل ينظر: علي حيدر سليمان، تأريخ الحضارة الاوربية الحديثة، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد، 1990، ص279. وللاطلاع على جذور القضية الايرلندية ينظر، صالح حسن عيسى العكيلي، القضية الايرلندية 1868-1921، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1995، ص5-37؛ Ellis Owen، The Anglo-Irish Agreement. The First Three Years Cardiff: University of Wales Press، 1994، p. 41.

(2) ترينس أونيل: ولد في العاشر من تشرين الاول عام 1914 في احدى ضواحي لندن، وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي فيها، ثم التحق بكلية إيتون، ثم حصل على منحة لاكمال دراسته العسكرية في الكلية العسكرية الملكية البريطانية، وتخرج منها ضابطاً في سلاح المدفعية الملكي، ثم اصبح عضواً في مجلس العموم البريطاني عام 1949 وبقي في منصبه هذا لغاية عام 1970، وفي الوقت ذاته كان رئيساً لوزراء يرلندا الشمالية خلال المدة 1963-1970، توفي في عام 1990، لمزيد من التفاصيل ينظر:
"Lady O'Neill of the Maine". The Daily Telegraph. London. 3 August 2008. Retrieved 25 May 2010.

(3)الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA): وهو منظمة ثورية عسكرية انحدرت من (منظمة متطوعي إيرلندا) التي تأسست عام 1913، وتشكل هذا الجيش عام 1919 كقوة عسكرية غير رسمية تهدف إلى تحقيق الاستقلال عن بريطانيا واستمر الجيش يزاول نضاله هذا طوال القرن العشرين تقريباً. لمزيد من التفاصيل ينظر: جريدة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 9126 بتاريخ 23 تشرين الثاني 2003، وكذلك ينظر:
James Dingley ،The IRA: The Irish Republican Army ،publication Data ،2012 ،P.P.50-52.

(4)منظمة الدفاع عن الاولستر: تم تشكيل هذه المنظمة عام 1966 لحماية العلاقات البريطانية - الايرلندية في وجه المطاليب الكاثوليكية الداعية الى انفصال إيرلندا الشمالية عن بريطانيا، ووصلت الأعداد المنتمية إلى هذه المنظمة بحدود (40) ألف عضواً في نهاية عام 1972. لمزيد من التفاصيل ينظر:
Heler Kret ،Northern Ireland between years of occupation and the sect hemmer ،London ،2000 ،P.77.

(5)سوزان رحيم جوي، السياسية الداخلية في عهد حكومة حزب العمال البريطاني1964-1970 رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية، 2012، ص66.

(6)حزب الستر الوحدوي البروتستانتي: أو مايعرف باسم الحزب الوحدوي الرسمي (OUP) تأسس في عام 1905 ويعد من أول الأحزاب في إيرلندا الشمالية التي أيدت مشروع الجمعية العامة الايرلندية عام 1973 الداعي الى الانفصال عن بريطانيا وتكوين دولة ذات سيادة. لمزيد من التفاصيل ينظر:
The Irish government archive ،Ulster Unionist Party- One Day One Vote- ONE CHANCE- FOR CHANGE ، Westminster Manifesto ،2015 ،p.22.
وكذلك ينظر مقال: Ulster Unionist Party (UUP) على الموقع الاليكتروني: http://www.britannica.com/

(7)تشكل البرلمان الايرلندي عام 1495 بمرسوم ملكي بريطاني عرف باسم (تشريع بوينغ) الذي جاء على غرار البرلمان البريطاني، ويكون أعضاءه من صغار النبلاء والفرسان وسكان المدن، اما مجلس اللوردات فيكون أعضائه من كبار النبلاء ورجال الكنيسة والقضاء، ومن الجدير بالذكر إن سلطة البرلمان اقتصرت على دبلن ومدن الساحل الشرقي من الجزيرة الايرلندية. لمزيد من التفاصيل ينظر: أرشد حمزة حسن، الاوضاع الداخلية لبريطانيا في عهد مارغريت تاتشر 1979-1990، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، 2016، ص 181.

الصوت الكاثوليكي، إذ إن إلغاء نظام التمثيل النسبي ساهم في تراجع حصول الكاثوليك على المقاعد البرلمانية، ولم يقتصر الامر على ذلك فحسب، بل كان هناك تلاعب في حدود الدوائر الانتخابية بشكل يضمن إن يمثل بروتستانت اتحاديون في المناطق ذات الأغلبية الكاثوليكية، ويتم ذلك عن طريق تجميع اكبر عدد ممكن من الكاثوليك في دائرة انتخابية واحدة وإعطائهم أغلبية في هذه الدوائر[1].

ومن جانب آخر فان هذه الانتخابات لو أجريت في شهر تشرين الأول من عام 1970 لشكلت إرباكا حقيقياً لأي حزب سياسي في السلطة، ثم كان هناك قلق متزايد من أن تصل مفاوضات بحث طلب بريطانيا للاشتراك في العضوية للسوق الأوروبية المشتركةأو (التجمع الأوربي الاقتصادي)[2] إلى مرحلة تحتاج إلى اتخاذ قرار حاسم ومصيري، أو على الأقل موقف سياسي واضح من مسألة العضوية، التي على الرغم من حيويتها لمستقبل بريطانيا اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، الا انها ظلت تعاني من ضعف التأييد في دوائر الرأي العام البريطاني، سواء على مستوى الفرد العادي (الرأي العام)، أو على مستوى المؤسسات السياسية البريطانية المتمثلة بالحزب الحاكم او الاحزاب المعارضة ومجلس العموم (British House of Commons)[3] البريطاني[4]، مما ولد القلق من أن يؤدى أي قرار أو موقف سياسي من الحكومة بشكل يستطيع أن ينقل بريطانيا نقلة واضحة على طريق الانضمام الى السوق الاوربية [5]، إلى تناقص في شعبية حزب العمال (British **Labour Party**)[6]، بل وحدوث انشقاقات داخل تنظيمه الأساسي[1].

---

(1)أرشد حمزة حسن، المصدر السابق، ص 180.

(2) السوق الأوربية المشتركة (EEC): أنشئ هذا السوق بموجب (معاهدة روما) التي تم التوقيع عليها بتاريخ الخامس والعشرين من آذار 1957، وبدأ تنفيذها منذ عام 1958 من قبل ست دول أوربية هي فرنسا وألمانيا الاتحادية، وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرغ، كما تم قبول عضوية بريطانيا في السوق بعد مفاوضات استمرت حتى نهاية عام 1973. أن الدوافع السياسية لهذا التنظيم، كما تحددها وثائق السوق الرسمية، هي تحقيق الوحدة الأوربية وخلق قوة دولية كبرى إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وتنسيق التعاون معها لتلعب دوراً مميَزاً في السياسة الدولية، إما الدوافع الاقتصادية لإقامة هذه السوق فتتلخص في توفير فرص اكبر لنموها الاقتصادي خلال بلوغ نوع من الاكتفاء بينها وتحسين نسب التبادل التجاري مع العالم الخارجي لصالحها فضلاً عن مواجهة المشاكل الاقتصادية، تم اختيار بروكسل عاصمة بلجيكا مركز هذه المؤسسة، وللسوق هيئات سياسية وإدارية تكفل لإدارتها وتوجيه أعمالها ونشاطاتها منها الهيئة العامة واللجنة التنفيذية التي هي الأداة الدائمة للهيئة والتي تسير شؤونها اليومية.لمزيد من التفاصيل ينظر: بان ثامر العاني، السوق الأوربية المشتركة 1949-1964، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2007، ص 91-92. وكذلك ينظر:

C.B.Cox and A.E.Dyson, Twentieth – century- mind, 1945-1965, history, Ideas and literature in Britain, London, 1972, P.47.

(3)مجلس العموم البريطاني:وهو مجلس يتم انتخابه بطريقة الاقتراع السري المباشر، يتألف من 650 عضواً، ويتم انتخاب المجلس بطريقة الدوائر الانتخابية أو مناطق التصويت، وهم يشغلون مقاعدهم لحين انتخاب أعضاء آخرين بعد اربع سنوات، ويتم انتخاب أعضاء البرلمان إما عن طريق انتخابات عامة تجرى في جميع الدوائر الانتخابية، أو عن طريق انتخابات تكميلية تحدث عند حدوث حالة وفاة لأحد أعضاء المجلس. تطور مجلس العموم البريطاني في مرحلة ما كانت بريطانيا تسمى بإنجلترا خلال القرن الرابع عشر، وقد استمر هذا المجلس بالتطور حتى صار مجلس العموم لبريطانيا العظمى بحدوث اتحاد سياسي مع اسكتلندا عام 1603، وقد تم تسميته بالصيغة الحالية بعد استقلال إيرلندا عام 1922.

Davies ،R.G ،J ،H. Denton ،The English parliament in the middle Ages ،London ،Manchester university press ،1981 ،p.38.; عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج6، ص 328.

(4)أحمد يوسف أحمد، السياسة البريطانية بعد هزيمة حزب العمال، مجلة السياسة الدولية، العدد 22، اكتوبر 1970، ص39.وكذلك ينظر:

House of Commons Library ،European Parliament election 2009London: House of Commons Library ، 2009 ،P.32.

(5)Heinz Medefind ،Organisation Europa ،Aufbau ،Chancen ،Greenzen der EuropaischenInstitionen, Europa Union VerlagGmbh ،Bonn ،1975 ،P.P.10.11.

(6)حزب العمال البريطاني: تأسس حزب العمال البريطاني عندما عقد مؤتمر نقابات العمال (Trades Union Congress)) مؤتمره السنوي المعتاد عام 1898 في مدينة بلايموث حيث استطاع فيه جيمس كير هاردي (James k Hardy) وهو اكبر شخصية عمالية إقناع العمال بالتوجه صوب العمل السياسي الهادف لوصول ممثليه إلى البرلمان وان خير وسيلة للحفاظ على الوحدة العمالية هو إفراز صيغة التحالف بين قواه بدلاً من الاندماج وان يحتفظ كل طرف مشارك باستقلاليته في ترشيح من يراه من اتباعه وان يضع برنامجه الانتخابي. ثم يصار إلى دراسة هذه البرامج وتوحيدها في برنامج انتخابي واحد، واوصى المؤتمر بعقد مؤتمر أستثنائي لكي يضع مقراراته موضع التنفيذ حيث انعقد المؤتمر للفترة (27–28) شباط 1900 في لندن حضر المؤتمر ممثلون عن (65) نقابة عمالية وثلاث منظمات اشتراكية وهي F.S، S.D.F، I.L.P على ان اهم القرارات التي اتخذت فيه هي أيجاد صيغة توافقية لنسب المشاركة في لجنة التمثيل العمال، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية شكلت لجنة سميت ب (لجنة تمثيل العمال) (Labour Represetation Committee) L.R.C وتم انتخاب(رامزي مكدونالد) (Ramsay MacDonald) سكرتيراً لها وتولت هذه اللجنة توجيه الحركة العمالية من 1900 وحتى انتخابات كانون الثاني 1906 حيث اصبحت بعد هذا التاريخ حزباً سياسياً يحمل اسم (حزب العمال) (Labour Party). لمزيد من التفاصيل ينظر:

Henry Pelling ،Ashort history of the Labour Party ،London ،London group ،limited ،1970 ،P.1.

وكانت بريطانيا تطمع في الحصول على المزايا الاقتصادية التي توفرها السوق الأوروبية المشتركة لأعضائها، خصوصًا ما يتعلق منها برفع الإجراءات الجمركية أمام التجارة بين أعضاء السوق، وادركت بريطانيا أيضًا خطورة الابتعاد عن أي مشروع وحدوي في أوروبا، لأن هذا لن يؤدي سوى إلى المزيد من العزلة السياسية بعد أن خسرت مستعمراتها في معظم انحاء العالم[2].

وقفت فرنسا موقفاً مناهضاً لدخول بريطانيا للسوق الاوربية المشتركة بحجة ان دخولها لن يشكل عامل قوة إلى السوق بقدر ما يشكل عامل ضعف، والسبب في ذلك حسب رأي شارل ديغول رئيس الجمهورية الفرنسية (٨ كانون الثاني، ١٩٥٩ – ٢٨ نيسان، ١٩٦٩) يعود إلى إن بريطانيا وقعت في تشرين الثاني عام1962 معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت بموجبها بريطانيا تابعاً ذليلاً إلى الولايات المتحدة، كما وصف ديغول بريطانيا بأنها شريكاً غير مرحباً به داخل السوق الأوربية المشتركة، وإن أصرت الحكومة البريطانية على طلب الانضمام فإن الحكومة الفرنسية سوف تستخدم حق الفيتو[3].

ثانياً: الاوضاع الاقتصادية

منذ بداية تسلم حزب العمال البريطاني السلطة في بريطانيا عام 1966 بزعامة هارولد ولسون **Harold (Wilson)**[4]، كانت بريطانيا تعاني من ازمات اقتصادية وسياسية خانقة، ولعل من ابرز تلك الازمات هي تركة الازمة الاقتصادية التي ضربت بريطانيا خلال المدة (1964–1965) وخاصة بعد انخفاض قيمة الصادرات البريطانية في الاسواق العالمية، وكذلك الازمة النقدية عام 1966، ومما زاد الامر سوءاً هو تدهور قيمة الجنيه الإسترليني في اسواق البورصة العالمية امام العملات الاجنبية الاخرى مما نتج عنه زيادة في اعداد العاطلين عن العمل بين ابناء الطبقة العمالية، ومما زاد الامر سوءاً هو اصدار الحكومة العمالية قراراً بتخفيض قيمة الاجور، وتقليل ساعات العمل، كل ذلك كان مدعاة لتدخل زعماء النقابات العمالية البريطانية (British Trade Unions)[5] الذين دعوا الى الاضرابات والاعتصامات، وخاصة في نهاية عام 1968، والتي لم يستطع حزب العمال من ايجاد الحلول الناجحة لها، مما شكل عبئاً ثقيلاً على العلاقات ما بين النقابات العمالية وحزب العمال بعد الانتكاسات المتكررة التي رسمت الخارطة السياسية والاقتصادية الداخلية في بريطانيا[6] أثناء حكومة حزب العمال، لذا اخذت هذه الحكومة العمل على تفادي العجز الحاصل في ميزان المدفوعات وذلك عن طريق التقليل من المصروفات والنفقات العامة في عام 1968، دون النظر في قطع اجور ومعونات الفقراء والعاطلين عن العمل، اي انها حاولت التغيير من

وكذلك ينظر: شيماء هيال لفتة الغانمي، موقف حزب العمال البريطاني من المشاكل الدولية 1914-1940، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2005، ص15 ؛ نشأت كامل محمد العاني، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا (1945-1951)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، 1996، ص 41.

(1)House of Commons Library ،European Parliament election 2009London: House of Commons Library, 2008.

(2)Heinz Medefind ،Op Cit ،p. 11.

(3)رضا عبد الرحمن هلال، بريطانيا وأزمة الجماعة الاقتصادية الأوربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 77، يوليو 1984، ص129.

(4)هارولد ويلسون: ولد في الحادي عشر من آذار عام 1916 في مدينة يوركشاير الانكليزية ثم درس في مدارسها الابتدائية والثانوية وحصل على شهادته الجامعية من جامعة أكسفورد وأصبح أستاذ الاقتصاد عام 1937 وزميل الكلية الجامعية 1938، ثم أصبح عضوا في البرلمان البريطاني عام 1945عن حزب العمال ورئيس هيئة التجارة(1947-1951)استقال عام 1951 احتجاجاً على السياسة المالية في حزبه لكنه عاد ليصبح وزير للخزانة في حكومة الظل وللشؤون الخارجية ومن ثم تولى زعامة حزب العمال البريطاني عام1963وتولى منصب رئاسة الوزراء البريطاني عام 1964، توفي عام 1995 لمزيد من التفاصيل ينظر:

Ben Pimlott ،Harold Wilson ،London: Harper-Collins ،1993 ،P.P.59.63.

(5) النقابات العمالية البريطانية: تشكلت هذه النقابات بعد مؤتمر الذي دعت إليه النقابات العمالية والذي عقد عام 1860 في مدينة شيفيلد وبالتحديد في مقاطعة يوكشاير الصناعية الانكليزية، مَثّلَ هذا المؤتمر اتحاد النقابات العمالية في انكلترا وويلز، يضم هذا المؤتمر بحدود ثمانية وخمسين نقابة مثلت بحدود (6، 2) مليون عامل، واخذ المؤتمر يعقد بصورة سنوية منذ ذلك التاريخ. لمزيد من التفاصيل ينظر:

M.A. Musson ،The Congress of 1868 the Origins and Establishment of the Trades Union Congress, London, 1966, P.P.25.27.

(6)سوزان رحيم جوي، المصدر السابق، ص56 وكذلك ينظر:

Finacial Times Newspaper ،No 3214 ،3 May ،1967.

الفكر الكينزي[1]، والذي اراد به هارولد ولسون تبرير اجراءات حكومته الاقتصادية، الا إنها كانت باءت بالفشل مما نجم عنه تدهور في الاوضاع الاقتصادية بصورة عامة، لذلك قدم رئيس الحكومة هارولد ولسون في الثامن عشر من آيار عام 1970 مقترحاً إلى ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية (Elizabeth II) [2] يقضي بحل مجلس العموم البريطاني وتقديم موعد إجراء الانتخابات النيابية كحل لخروج بريطانيا من الازمات السياسية والاقتصادية التي ألمت بها، وفعلاً أخذت الملكة تعمل بهذا المقترح، وفي التاسع والعشرين من آيار أعلنت عن إجراء الانتخابات النيابية العامة في موعد اقصاه الثامن عشر من حزيران، مما يعنى أن حل مجلس العموم البريطاني المنتخب في آذار عام 1966 كان قد سبق نهاية مدته الدستورية المقررة في كانون الاول من عام 1970 أي بحوالي تسعة شهور[3].

ومنذ ذلك التاريخ أصبح من المتعارف عليه في المؤسسة السياسية الحاكمة في بريطانيا لجوء الحزب الحاكم الى حل مجلس العموم البريطاني قبل إكمال مدته الدستورية والتي عادة ما تكون (اربعة سنوات)، وذلك لإجراء الانتخابات العامة التالية في أنسب ظروف سياسية ممكنة للحزب[3].

وعلى العموم يتم توقيت حل مجلس العموم البريطاني والدعوة لإجراء انتخابات برلمانية جديدة وفقا لمحددات ثلاثة:

أ- تردي الأوضاع الاقتصادية بصورة عامة.

ب-الارباك الحاصل في الأوضاع السياسية.

ج- واتجاهات الناخبين التي تتحدد بدورها عن طريق نظام استطلاع الرأي العام والتحليل الدقيق للانتخابات البرلمانية الفرعية ونتائج انتخابات المجالس الفرعية للأحزاب المشاركة في الانتخابات[4].

وقبل أتخاذ رئيس الوزراء هارولد ويلسون قراره بالدعوة الى اجراء انتخابات مبكرة، بات واضحاً أن كلاً من المحددات الثلاثة أعلاه أخذت تعمل في اتجاهات تلائم سياسة حزب العمال التي كان ينادي بها[5]، فمن ناحية الوضع الاقتصادي، كان حزب العمال قد ورث عجزاً في ميزان المدفوعات من عهد حزب المحافظين (**Conservative Party**)[6] بلغ بحدود

---

(1)الفكر الكينزي: وهي نظرية اقتصادية تبحث في إجمالي الإنفاقات العامة في الاقتصاد وتأثيره على الانتاج والتضخم. وقد وضعت بواسطة الاقتصادي البريطاني جون كينزي ماينارديكنز خلال عام 1930 في محاولة منه لفهم الكساد العظيم الذي ضرب الاسواق العالمية خلال الاعوام (1929-1933)، حيث دعا كينز زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب لتحفيز الطلب وانتشال الاقتصاد العالمي من الكساد، وفي وقت لاحق، فإن مصطلح "الاقتصاد الكينزي" كان يستخدم للإشارة إلى مفهوم يمكن أن يتحقق من خلاله الأداء الاقتصادي= =الأمثل - ومنعت هبوط الاقتصادية - من خلال التأثير على الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار وسياسات التدخل الاقتصادي من قبل الحكومة. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Colin Rogers ،Keynes ،Keynesians and Contemporary Monetary Theory and Policy: An Assessment ، Master Thesis The University of Adelaide ،School of Economics ،Research Paper No. 2008 ،p20.

وكذلك ينظر:Keynes، J. M .The General Theory of Employment ،London ،1936:Interest and Money. ، p34.

(2) الملكة اليزابيث الثانية: (1926- -) وهي ابنة دوق يورك (1852-1952) الذي توج ملكاً على بريطانيا عام 1936، تحت اسم جورج السادس، تزوجت عام 1947 من الأمير فيليب مونتباتن ابن الأمير اندرو اليوناني الذي أصبح يدعى دوق ادنبرة، توجت اليزابيث ملكة لبريطانيا وشمال ايرلندة بعد موت والدها عام 1952، ولا زالت متربعة على عرش بريطانيا إلى الوقت الحاضر ولقد نجحت الملكة بفرض احترامها على المسرح السياسي وفي تقديم نفسها كرمز لوحدة بريطانيا لمزيد من التفاصيل ينظر:

Bartram ،Graham ،Flying Flags in the United Kingdom: A Guide to Britain's Flag Protocol ،Flag Institute, 2010 ،pp. 15–16.

وكذلك ينظر: The London Gazette: (Supplement) no. 37205 ،2010. p. 3972

(3) Brian Lapping ،The Labour Government 1964-1970 In Great British ،London ،1970 ،P.127

(5) Abrams ،M. 1970. The Opinion Polls and the 1970 British General Election. The Public Opinion Quarterly. 34(2): p.317-324.

(6) Brian Lapping ،Op Cit ،p.128.

(4)The Sunday Times ،18 ،July ،1970.

(1)حزب المحافظين: تعود نشأة الحزب إلى جماعة أطلق عليها اسم (التوري) التي ظهرت في منتصف القرن السادس عشر، وقد دخل (التوري) في خلافات عديدة مع جماعة أخرى كانت تعرف بها (الويك)، والذي أصبح يعرف فيما بعد بحزب الأحرار، وفي الواقع إن هذه الخلافات إنما هي في جزء منها دينية واقتصادية في جزء آخر، وفي أحوال أخرى تعود إلى التقاليد العائلية ذلك إن لكل جماعة موقفا معينا آزاء المشكلات العامة ولطالما سيطرت الخلافات الدينية على الأحزاب البريطانية، وقد مر (التوري) بتطورات عديدة إلى أن أصبح بعدها يعرف بحزب المحافظين (conservative party)، ففي الاجتماع الذي عقد لندن بتاريخ الثاني من كانون الأول عام 1867 تقرر إنشاء اتحاد بين الجمعيات المحلية سمي الاتحاد الوطني للجمعيات المحافظة الدستورية، وتكرس تأسيسه رسميا كحزب سياسي وذلك في عام ذاته وفي نهاية القرن التاسع عشر تم للحزب=

(2.5%) من الناتج القومي الكلي، الامر الذي أدى الى ان تعقد أربعة عشر نقابة عمالية بريطانية[1] تنفيذية مؤتمراً خاصاً لها في نهاية نيسان سنة 1969 لإدانة الخطط التي أرادت الحكومة البريطانية تطبيقها من الناحية العملية[2].

وفي الشأن نفسه شرع وزير الخزانة البريطاني روي هنريزجينكنز (Jenkins) Roy Hanris [3] بتقديم خطة لإقرار ميزانية انكماشية إضافية في الرابع عشر من نيسان عام 1969، تقرر بموجبها أضافة مبلغ مقداره (340) مليون جنيه إسترليني على عدد من الضرائب منها (ضريبة الوظيفة المختارة، والضرائب غير المباشرة، وضريبة الشراء)[4]، مبرراً أن هذه الضرائب ستحقق في المستقبل للطبقة العمالية مستوى معيشي مرتفع يقدر بـ (1.2%)[5].

لذلك استمرت المظاهرات والإضرابات التي قادتها النقابات العمالية، وبالتالي سببت تداعياتها إحراجاً قوياً لرئيس الوزراء وحكومته ككل التي قررت بأن التخلي عن هذه الخطط [6]، لامتصاص النقمة العمالية المتفاقمة في الشارع البريطاني.

كما قررت الحكومة البريطانية وفي ظل الظروف السيئة التي أصابت الاقتصاد البريطاني وللوقوف بوجه التدهور الذي اصاب قيمة الجنيه الاسترليني منذ منتصف تموز عام 1969 اتباع سياسة مالية تقوم على الخطوات التالية:.

1- السعي الى ان يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات البريطاني حتى تستطيع السيطرة على صرف قيمة العملات الاجنبية المتراكمة.

2- إذا لم يتحقق ذلك فإن بريطانيا تسعى الى ان تكون دولة جاذبة لرؤوس الأموال الاجنبية والنقد الدولي.

3- الحفاظ على قيمة الجنيه الاسترليني بالتعاملات الاجنبية ومن ثم كسب ثقة الدول الصناعية الكبرى حتى تكون مدينة لندن مركزاً لتدفق رأس المال الاجنبي.

4- في أسوء احتمال فانه اذا ما اصاب الفشل النقاط الواردة في اعلاه فان الحكومة البريطانية ستسعى وبشكل جدي الى توفير ما يكفي من العملات الاجنبية التي يعادل صرفها في الاسواق العالمية ما يعادل او يوازي قيمة صرف الجنيه الاسترليني[7].

وبالفعل اخذت البيانات تسجل تحسناً في الوضع الاقتصادي البريطاني، فقد أعلن وزير الخزانة البريطاني وفي اجتماع مجلس الوزراء البريطاني الذي أنعقد في الحادي عشر من ايلول عام 1969 أنّ وزارته حققت فائضاً في ميزان المدفوعات البريطاني منذ النصف الأول لعام 1969 بلغ بحدود (100 مليون جنيه استرليني)، كما أعلنت هيئة التجارة –بعد عدة أيام –أنّ

=جهازه النهائي، وأصبح له تنظيم جماهيري بشكل جهاز انتخابي قوي يؤمن له تنازع أصوات الناخبين، فتحول بذلك الحزب إلى جهاز للوصول إلى السلطة، لان الحزب الفائز في الانتخابات سيتولى مهمة تكوين الحكومة.لمزيد من التفاصيل ينظر:

Samuel H. Beer ،Modern British Politics (a study of Parties and Pressure groups) ،London ،1979 ،P. 13.

وكذلك ينظر: حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية المقارنة، بغداد، مطبعة المعارف، 1980، ص58.

(1) وكان من ابرز تلك النقابات هي: جمعية اسوشيتيد لمهندسي القطارات ورجال الاطفاء التي تأسست في عام 1880، واتحاد عمال الخبازين ومصنعي الاغذية التي تـأسست في عام 1847، وجمعية اتحاد الصناعيين العالمية التي تأسست في عام 1905، والجمعية الطبية البريطانية التي تأسست في عام 1832، لمزيد من التفاصيل ينظر:

Certification Office For Trade ،Annual Report of the Certification Officer 2013-2014 ،David Cockburn p.p.7-8. ،2014 ،Unions and Employers' Associations

(2)House of Commons Library ،UK Election statistics 1918-2004 ،London: House of Commons Library, 2004 ،p.213.

(3) روي هنريز جينكنز: ولد في مقاطعة مونماوتشاير في جنوب شرق ويلز عام 1920 وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في مدارس المقاطعة، ثم التحق بكلية باليول في جامعة اكسفورد واكمل دراسة الفلسفة والسياسة، خدم خلال سنوات الحرب العالمية الثانية في سلاح المدفعية الملكي، كان احد زعماء حزب العمال البريطاني وشغل عدة مناصب ادارية كان ابرزها وزير الخزانة البريطاني عام 1969 توفي عام 2007 لمزيد من التفاصيل ينظر:

Cawood ،Ian J. (21 August 2013). Britain in the Twentieth Century. Routledge. p. 437. ISBN 978-1-136-40681-2.

(4)House of Commons Library ،European Parliament election 2009London: House of Commons Library, 2009

(5)Panitch ،Social Democracy and Labour Militancy ،P.179.

(6)Royal Commission on Trade Unions and Employers Associations ،1965-1968 ،Report (Cmnd. 3623, 1968) ،P.203.

(7) Treasury Historical Memorandum No. 16: Sterling Balances Since the War' ،TNA T 267/29

الصادرات قد وصلت إلى أعلى مستوياتها إذ بلغت بحدود (630 مليون جنيه استرليني)، ليسجل شهر تموز من ذلك العام أول فائض بلغ بحدود(48 مليون جنيه استرليني)، وأخذ الوضع الاقتصادي البريطاني بالتحسن فقد اعلن وزير الخزانة البريطاني في الثالث عشر من تشرين الاول عام 1969 عن تحقيق فائض تجاري قُدر بحدود (26 مليون جنيه استرليني)، مع استمرار الانتعاش الاقتصادي عموماً، ومن ثم بلغ الفائض 39 مليون جنيه إسترليني في كانون الأول للعام نفسه، وهكذا حقق الجنيه الاسترليني أعلى مستويات له بفائض قدره (387) مليون جنيه استرليني في ميزان المدفوعات لعام 1969[1].

وبذلك تحقق فائض في ميزان المدفوعات قُدِرَ بحدود(15%) من الناتج القومي الكلي، لذا بدأت الحكومة على اثره تسدد ما بذمتها من ديون خارجية، الامر الذى قاد بالتالي الى حدوث ارتفاع في مستويات أجور العاملين في القطاعين الخاص والعام على حد سواء [2]، إذ حصل حوالي(3، 8) مليون عامل على زيادة في الأجور تجاوزت الـ (4، 5%) بين تشرين الأول عام 1969 ونيسان عام1970 بالقياس الى التي سجلت في السنوات الثلاثة السابقة أي منذ عام 1967، وشكلت هذه الجوانب الإيجابية للصورة الاقتصادية أساساً لحملة انتخابية ناجحة قادها حزب العمال البريطاني في انتخابات عام 1970[3].

المبحث الثاني

الاوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية في بريطانيا في ظل حكومة المحافظين (1970- 1974)

أولاً: الاوضاع السياسية.

قبل إجراء الانتخابات البرلمانية في عام 1970 بدت اتجاهات الناخبين البريطانيين وبكل توجهاتهم تقريباً تتجه نحو ترشيح حزب العمال لمدة رئاسية ثانية، وظهر ذلك وكانت أول علامة مشجعة لهذ الحزب هي نتائج انتخابات المجالس المحلية التي جرت أوائل أيار عام 1969[4]، حيث ظهر أن عدد مؤيدي حزب العمال قد زاد بنسبة (7.6%) في دوائر لندن، وبنسبة (2.8%) في ضواحي لندن عن عدد مؤيدي حزب المحافظين، وأكدت هذه الانتخابات إن الاتجاه يسير إلى صالح حزب العمال، الذي كانت استفتاءات الرأي العام قد افترضته في تشرين الثاني من عام 1969، كما أشارت الانتخابات البرلمانية الفرعية لجنوب (ايرشير **Ayrshire**)[5]، إلى إمكانية فوز حزب العمال في هذه الانتخابات كنتيجة حتمية الى ما وصلت اليه بريطانيا من تحسن ولو بسيط في الجانب الاقتصادي[6].

ومن ثم جاءت نتائج استطلاع الرأي العام والتي نشرت في صحيفة الديلي تلكراف في الثالث عشر من آيار 1970 لتظهر تحولاً لصالح حزب العمال بلغ بحدود (12%) في شهر واحد، مُغَيراً تفوق حزب المحافظين وفقاً لأخر استطلاعات الرأي العام الذي جرى في شهر كانون الثاني من العام ذاته، والذي تفوق فيه على حزب العمال وبنسبة تقارب بحدود (7.5%)، الامر الذي مكن حزب العمال من الاحتفاظ بدوائر في مناطق مدينة لندن الكبرى وضواحيها والتي شملت (32 بلدة لندنية بما

(1) سوزان رحيم جوي، المصدر السابق، ص 128.

(2)أحمد يوسف أحمد، المصدر السابق، ص38.

(3) J.W. Durcanet ،Strikes in Post-War Britain: a study of stoppages of work due to industrial disputes, 1946-1973 (1983) p.377.

(4) المجالس المحلية: صدر قانون تنظيم المدن والمجلس المحلية بمفهومه الحديث في بريطانيا عام 1835 بحيث سمح بوجود سلطات محلية على مستوى المدن، كما اقر بان يكون لكل مدينة نظامها الخاص بالانتخابات وحق اختيار رئيس لكل مدينة يتم انتخابه بين رؤساء حكام اقسام المدينة، ثم أصبحت هذه السلطات تخضع لمسؤلية وسلطة مجلس الشورى الخاص بالملك:لمزيد من التفاصيل ينظر: فهمي محمود شكري، نظام الحكم المحلي في بريطانيا – هياكله – سلطاته وإدارته (دراسة تطبيقية في الإدارة المحلية العامة، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1983، ص24-25.

(5) ايرشير Ayrshire: من المقاطعات التاريخية التي تقع في جنوب غرب اسكتلندا بلغ عدد سكانها في عام 1970 بحدود (366800) نسمة، تقع هذه المقاطعة على ضفاف نهر كلايد، وتعد مدن آيروكيلمارن وكايرفين من أهم مدن هذه المقاطعة، لمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الاليكتروني: en. Wikipedia.org/wiki/Ayrshire.

(6) أحمد يوسف أحمد، المصدر السابق، ص40.وكذلك ينظر:

The Daily Telegraph ،13 May 1970.

في ذلك بلدة كرويدون، بارنيت، إيلينج، وبروملي، وغيرها) ومناطق جنوب شرق إنكلترا والتي تشمل (برمنغهام وساوثهام بتنوفلكسستوو وذي فينس) [1].

وعلى ضوء هذه الخلفية المتفائلة، اجتمع قادة حزب العمال بزعامة هارولد ويسلون، في السابع عشر من آيار عام 1970 ليتخذوا قرارهم بإعادة بناء المنظومة السياسية والاقتصادية البريطانية، بما يتوافق مع الرؤيا التي حددها الحزب في برنامجه الانتخابي[2]، معتمداً على أساس أن المناخ السياسي البريطاني كما قدروه في ذلك الوقت يهيئ لهم فرصة كبيرة للفوز لاربع سنوات أخرى في السلطة في الانتخابات البرلمانية المقرر إجرائها في حزيران عام 1970[3].

فضلاً عن ذلك فان اتحاد التجارة البريطانية، والاتحاد الوطني لعمال المناجم في بريطانيا (NUM)[4] كان قد زودا حزب العمال بما يزيد على (90%) من أعضائه للدخول الى هذه الانتخابات الى جانب حزب العمال والذين مثلوا (112) عضواً مرشحاً من أصل (287) من المرشحين الذين دخل بهم حزب العمال البريطاني في الانتخابات النيابية لعام 1970[5].

في حين ركز حزب المحافظين من جانبه في حملته الانتخابية على رفع شعارات خفض الضرائب، وبناء اقتصاد متماسك يستند في قوته على الأداء الوظيفي لجميع القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية.

جرت الانتخابات النيابية العامة في بريطانيا في الثامن عشر من حزيران عام 1970، لاختيار 631 نائباً، كأعضاء في مجلس العموم البريطاني يمثلون مختلف الأحزاب والتيارات السياسية البريطانية، وأسفرت تلك الانتخابات عن فوز حزب المحافظين فيها[6]، وكما هو موضح في الجدول الاتي.

جدول رقم (1) يوضح البيانات الخاصة بنتائج الانتخابات العامة في بريطانيا لعام 1970 [7]

الحزب	عدد المرشحين	عدد المقاعد	عدد المصوتين	النسبة المئوية
حزب المحافظين	**628**	**330**	**13، 145، 123**	**52، 4**
حزب العمال	**625**	**288**	**12، 208، 758**	**45، 7**
حزب الأحرار	**332**	**6**	**2، 117، 035**	**1، 0**
الحزب الوطني الأسكتلندي	**65**	**1**	**306، 802**	**0، 2**
الحزب المتحد البريطاني	**5**	**2**	**140، 930**	**0، 3**
الأحزاب الأخرى والبالغ عددها (24) حزب	**174**	**4**	**227، 094**	**0، 4**

نلحظ من الجدول أعلاه انه على الرغم من تقارب عدد مرشحي الحزبين (المحافظين والعمال)، إلا إن عدد المقاعد التي حصل عليها حزب المحافظين والتي بلغت (230) مقعداً يفوق عدد المقاعد التي حصل عليها حزب العمال والتي بلغت

(1)ينظر ملحق رقم (2) خارطة تبين مناطق جنوب شرق انكلترا.

(2)M. Kobrin ،Why a June election 1970 ? ،London ،1970 ،P.18.

(3)Ibid ،p. 19.

(4)الاتحاد الوطني لعمال المناجم(NUM): تأسس في عام 1945 وبالتحديد في عهد الحكومة العمالية التي كان ترأسها كليمنت آتلي (1945-1950)، وكان قبل ذلك يدعى (اتحاد عمال مناجم بريطانيا العظمى M.F.G.B) الذي تأسس عام 1888، ويعد من اكبر النقابات العمالية في بريطانيا والتي شغلت النصف الأول من القرن العشرين، وكان له تأثير كبير جداً ليس على مستوى النقابات العمالية فحسب بل في السياسة البريطانية عموماً، إذ قاد عدداً من الإضرابات في بريطانيا كان آخرها خلال عام 1984-1985، والذي أصبح بعد تلك الاضرابات اتحاد صغير يضم مجموعة من العمال ليس لهم تأثير يذكر على السياسة البريطانية. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Guthrie Hutton ،Coal Not Dole Memories of the 1984/85 miners' strike. .Published StenlakeCatrine ، Ayrshire ،2005 ،p. 8.

(5) Edward Feit and Others ،Government and Leaders ،An Approach to comparative politics ،Houghton Miffin CO ،Boston ،1978 ،P.39.

(6)Ibid ،P.40.

(7)الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

(a) Archives of the British Conservative Party in 1970 elections.

(b) Archives of the British Labour Party in 1970 elections.

(288) مقعداً بما يقارب (42) مقعداً، والسبب في ذلك يعود إلى إن عدد الأصوات التي حصل عليها حزب المحافظين يفوق العدد الذي حصل عليه حزب العمال بما يقارب المليون ناخب وذلك بسبب السياسات الخاطئة التي كان ينتهجها حزب العمال عند توليه السلطة عام 1966.وبذلك فقد خسر حزب العمال هذه الجولة الانتخابية ليتولى حزب المحافظين السلطة في بريطانيا ولأربع سنوات قادمة، حيث أكدت لجان الاستطلاع البريطانية انه من بين الاسباب المباشرة والتي أدت الى خسارة حزب العمال لتلك الانتخابات هو ان الحكومة البريطانية كانت قد اصدرت مجموعة من البيانات وقبل يومين فقط من يوم الاقتراع أكدت فيها على ارتفاع معدلات البطالة الى مستويات لم تصل اليها بريطانيا منذ عام 1940، فضلاً عن ذلك فإنها فرضت مجموعة من الضرائب كان من ابرزها ضريبة التوظيف، يضاف الى ذلك الخسارة غير المتوقعة للمنتخب الوطني الانكليزي في مباريات كأس العالم لكرة القدم والتي جرت في المكسيك عام 1970حيث حصل منتخبها على المركز الثامن، اعتبره الشعب البريطاني بان ذلك هو انكسار للهيبة الوطنية البريطانية، وان هذه الحكومة غير قادرة على ادارة ابسط الملفات الوطنية [1].

لقد جاء فوز حزب المحافظين في هذه الانتخابات البرلمانية مفاجئاً للأوساط العامة وخاصة للصحافة البريطانية[2]، بل وحتى من قبل بعض كبار قادة حزب المحافظين من أمثال ويليام وايتلو **(William Whitelaw)** [3] الذي شغل منصب رئيس مجلس العموم البريطاني، وكذلك إيان ماكلويد **(Iain Macleod)** [4] الذي شغل منصب وزير الخزانة في حكومة المحافظين[5].

شكل زعيم حزب المحافظين (إدوارد هيث**Edward Heath**) [6]، الحكومة الجديدة، وكانت الأجواء أكثر ثقة مع إعلان هيث البرنامج الخاص بحكومته، وكان من أكثر تلك البرامج تأثيراً هو الخطوة التي حققتها هذه الحكومة والمتعلق بانضمام بريطانيا إلى السوق الأوربية المشتركة[7].

ومن جانب آخر فقد واجهت بريطانيا خلال شهر آذار من عام 1970 وقبيل تسلم المحافظين السلطة خطر الاضطرابات والصدامات في إيرلندا الشمالية إلى الحد الذي بات ينذر بخطر حرباً أهلية يهدد البلاد، إلا أن المشكلة الايرلندية، ليست من تلك المشاكل التي يختلف بشأنها حزبا الحكومة والمعارضة في المملكة المتحدة، بحيث وصل تفاقم الموقف في إيرلندا إلى الحد الذي هددت فيه حكومة المحافظين في بداية تسلمها السلطة الى تولي الحكم مباشرة فيها[8].

---

(1)Abrams ،M. 1970. The Opinion Polls and the 1970 British General Election. The Public Opinion Quarterly. 34(2) 1970 ،p.317-324

(2)Edward Heath ،The Course of my Life: The Autobiography of Edward Heath ،(London: Hodder and Stoughton ،1998) ،P.307.

(3)ويليام وايتلو: ولد في مدينة نيرن شمال اسكتلندا في الثامن والعشرين من حزيران عام 1918 تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في مدرسة ويكسنفورد، وبعدها أكمل تعليمه الجامعي بجامعة كامبريديج عام 1943، أصبح رئيساً لمجلس العموم البريطاني عام 1970 وأصبح الأمين الأول لشؤون إيرلندا الشمالية بعد فرض الحكم المباشر في آذار عام 1972 وبقي في هذا المنصب حتى تشرين الثاني عام 1973 توفي في الأول من تموز عام 1999. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Richard English ،Armed Struggle: The History of the IRA ،New york ،2003 ،P.P.157-159.

(4)أيان ماكلويد: ولد في مدينة يوركشاير الانكليزية الصناعية بتاريخ الحادي عشر من تشرين الثاني عام 1913، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في مدارسها، ثم حصل على منحه بجامعة ادنبرة وتخرج منها حاصلاً على شهادة في الادب الانكليزي، انضم الى حزب المحافظين عام 1946، بعد ذلك حصل على عدة مناصب ادارية كان ابرزها وزيراً للخزانة البريطانية في عهد حكومة ادوارد هيث خلال المدة (1970-1974)، توفي في الرابع من تموز عام 1999، لمزيد من التفاصيل ينظر:

Richard Shepherd ،Iain Macleod (London: Hutchinson ،1994) ،p. 6.9..

(5)Edward Heath ،Op Cit ،p.308.

(6)ادوارد هيث: ولد في التاسع من تموز عام 1916 في مدينة برودسيترز بمقاطعة «كنت» وكان أبوه يعمل نجاراً، وكان الابن الأكبر لأسرته، تلقى تعليمه في مدرسة تشاتهام هاوس الحكومية، وتخرج من جامعة أكسفورد، وخلال دراسته انتخب رئيساً لاتحاد المحافظين في الجامعة عام 1939، خدم في سلاح المدفعية الملكية خلال الحرب العالمية الثانية، وشارك في العمليات العسكرية، التي جرت في فرنسا وبلجيكا وهولندا وألمانيا، وتدرج في الرتب حتى وصل إلى رتبة مقدّم، ثم عمل في وزارة الطيران المدني من 1946 إلى 1947، انتخب في عام 1950 عضواً في مجلس العموم البريطاني ممثلاً لحزب المحافظين، وفى تشرين الاول 1959 شغل منصب وزير العمل، عُين وزير الدولة للصناعة والتجارة والتنمية الإقليمية ورئيساً للجنة التجارة وفى = =تشرينالأول عام 1963، أصبح زعيماً لحزب المحافظين فى تموز عام 1965، أصبح رئيساً للوزراء فى حزيران عام 1970 -1974، توفى في 17 تموز 2005.لمزيد من التفاصيل ينظر: Edward Heath, Op Cit, p58.

(7)Stephen George and Deborah Haythorne ،The British Labour Party ،Sheffield ،1988 ،p.2.

(8)احمد يوسف احمد، الحرب الأهلية في إيرلندا، مجلة السياسة الدولية، العدد 24، ابريل 1971، ص 114.

أدى تصاعد الإضرابات والصراعات المذهبية والعرقية في إيرلندا الشمالية عام 1972 إلى تعليق أعمال الحكومة الايرلندية برئاسة (براين فولنكر **Brian Faulkner**)[1] لاسيما بعد أطلاق الجيش البريطاني النار عام 1972 على المتظاهرين الكاثوليك في مدينة (لندنديري **Londonderry**) فقتل 13 شخصا وجرح العشرات وهو ما عرف فيما بعد باسم الأحد الدامي (Bloody Sunday) [2]، وكان لذلك الحدث رد فعل داخلي وعالمي اجبر حكومة المحافظين على اتخاذ إجراءات معتدلة فتحت الباب لأول مرة لحل سلمي لتلك المشكلة، إذ ألغت في 24 آذار – مارس 1972 البرلمان المحلي في إيرلندا الذي كان يسيطر عليه البروتستانت وأحيلت سلطاته إلى البرلمان المركزي في لندن (Stormont) وأصبحت إيرلندا تابعة مباشرة للندن، وعين (ويليام وايتلو) مستشار الدولة لشؤون إيرلندا الشمالية، الذي بادر فورا بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ودعا إلى لقاء بين الكاثوليك والبروتستانت من جهة وبين ممثلي الحكومة البريطانية من جهة أخرى للوصول إلى حل أمثل لحل الأزمة الايرلندية، إلا إن جهوده باءت بالفشل[3].

أصدرت الحكومة البريطانية في العشرين من آذار عام 1973 الورقة البيضاء (White Paper)[4] التي جاء فيها إنشاء الجمعية الايرلندية العامة، التي تتكون من (78) عضواً ينتخبون عن طريق التمثيل النسبي بالنسبة لمناطق سكناهم، والتي ستحل محل البرلمان الايرلندي الذي ألغته الحكومة الأيرلندية، وبموجب هذه الورقة فان الحكومة البريطانية ستحفظ بالقانون النظام والمالية والشؤون الإدارية الداخلية، وأصبح قانون هذه الجمعية نافذ المفعول في الثامن والعشرون من حزيران في العام ذاته[5].

لاقت هذه الجمعية معارضة شديدة من قبل الجيش الجمهوري الايرلندي، بعد إجراء انتخابات هذه الجمعية بدأت المفاوضات بين الأطراف الموقعة على هذه الورقة بشأن تشكيل السلطة التنفيذية وتقاسمها، وكان من أهم الأمور التي تم التفاوض عليها هو مسألة الاعتقالات التي كانت تقوم بها الشرطة البريطانية وكذلك قضية إنشاء مجلس إيرلندا الموحد (بين إيرلندا الشمالية وإيرلندا الجنوبية)، واستمرت المفاوضات بين هذه الأطراف إلى تم التوصل إلى عقد اتفاقية (سونينغدل **Sunningdale**) في التاسع من كانون الأول عام 1973 وهي عبارة عن محادثات ثلاثية انتهت باتفاق تاريخي لإنشاء مجلس إيرلندا الموحد[6].

---

(1)براين فولنكر: ولد في الرابع عشر من شباط عام 1921 بالقرب من خليج هيلين في مقاطعة داون في إيرلندا الشمالية أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ثم التحق عام 1939 بجامعة الملكة في بلفاست لدراسة القانون، وفي عام 1949 انتخب عضواً في برلمان إيرلندا الشمالية، عين بوظيفة السكرتير البرلماني لوزارة المالية في عام 1956، انتخب رئيساً لوزراء إيرلندا الشمالية في آذار عام 1971 وهو في الوقت ذاته كان رئيساً لحزب الستر الوحدوي، بقي في منصبه هذا لغاية الثلاثين من آذار عام 1972، لمزيد من التفاصيل ينظر:
Chris Rowe ،Britain ،1929-1998 ،London ،P.142.

(2)الأحد الدامي: وهي الحادثة التي قام بها فوج المظليين التابع إلى الجيش البريطاني في يوم الأحد المصادف الثلاثين من كانون الثاني عام 1972 وذلك عندما أطلقوا النار على المتظاهرين من أعضاء جمعية المطالبة بالحقوق المدنية البروتستانت في مدينة لندنديري، راح ضحية هذا الحادث ثلاثة عشر متظاهراً سبعة منهم من المراهقين لمزيد من التفاصيل ينظر:
Thomas E. Hachey and Lawrence J. McCaffrey ،The Irish Experience Since 1800 :A Concise History, Publication Data ،London ،P.220

(3) أرشد حمزة حسن، المصدر السابق، ص 183.

(4)الورقة البيضاء: طرحت هذه الورقة التي كانت تسمى ايضاً ب(الكتاب الابيض)لاول مرة في الثالث من حزيران عام 1922 من قبل ونستون تشرشل إلى مجلس العموم البريطاني، تضمنت بعض التقارير عن وعد بلفور والقضية الفلسطينية، واستمر صدور هذه الورقة كلما كانت الحاجة اليها، فصدرت في عام 1930 وعام 1939، وتُعَدُّ الورقة البيضاء بأمر من التاج وفقًا للتشريعات البرلمانية أو كتقرير رسمي لاطلاع الأعضاء. وتضم الأوراق البيضاء الحسابات والوثائق ذات العلاقة بالتجارة والمالية والموضوعات العامة أو الشعبية التي تَرْجع سلطة التشريع فيها لمجلس العموم. ويُمْكِنُ لأفراد الشعب شراء نسخ منها من مكتبة صاحبة الجلالة.كانت الأوراق البيضاء في الأساس جزءًا من الاقتراع الذي كان يشتمل على الأوراق التي يتم توصيلها بوساطة الساعي لمنزل أي مشترك يسكن في نطاق 5كم من دار البرلمان. أما المشتركون من خارج المنطقة فكانت تُرْسَلُ إليهم بالبريد. لمزيد من التفاصيل ينظر:
Doerr ،Audrey D. The Machinery of Government. Toronto ،Methuen ،1981. p. 153.

(5) أرشد حمزة حسن، المصدر السابق، ص 183.

(6) أرشد حمزة حسن، المصدر السابق، ص 184.

وقع الاتفاق من قبل رئيس الوزراء البريطاني ادوارد هيث، ورئيس الوزراء الايرلندي (ليام كوسكريف **Liam Cosgrave**) [1]وممثلين عن حزب الستر الوحدوي والحزب الاشتراكي العمالي وحزب التحالف، تألف هذا المجلس التي تقرر أن يكون (براين فولنكر) رئيساً له، من مجلس وزراء الذي تشكل من (سبعة أعضاء) وتكون له السلطات التنفيذية والتنسيقية والتشاورية، ومجلس شورى الذي يتكون من (ثلاثين) عضواً، يهدف هذا المجلس إلى إدارة شؤون البلاد بالتعاون والتنسيق مع الحكومة البريطانية (أي إن يكون هناك حل فدرالي للمشكلة في إيرلندا بشطريها الشمالي والجنوبي)، وهو من الموضوعات التي لاقت معارضة شديدة من قبل الجيش الجمهوري الايرلندي، والبروتستانت المتطرفين الذين رفضوا أي سلطة تكون دبلن (عاصمة إيرلندا الجنوبية) مركزها، لذلك فان أعمال العنف لم تتوقف في إيرلندا الشمالية بين الكاثوليك والبروتستانت[2]. وبقيت القضية الايرلندية معلقة دون الوصول الى حل يرضي جميع الاطراف حتى نهاية حكومة المحافظين في عام 1974[3].

ثانياً: الاوضاع الاقتصادية

إن من ابرز الأولويات التي سعت حكومة(إدوارد هيث) إلى تحقيقها هي مسألة الإصلاحات الاقتصادية، والتي تقف في مقدمتها إعلان تخفيض الإنفاقات العامة وخاصة في المؤسسات التابعة ملكيتها إلى الحكومة البريطانية، على أمل أن يسود الازدهار الاقتصادي في بريطانيا[4].

ويعد (إليك دوغلاس هيرد**Alek Douglas Hurd**)[5] من ابرز المستشارين السياسيين لرئيس الوزراء، الذي أعلن إن برنامج حكومة حزب المحافظين هو سياسة التدخل المباشر من قبل الدولة في الجانب الاقتصادي وخاصة في قضية دخل الفرد البريطاني ورفع مستواه الاقتصادي والمعاشي، عن طريق القضاء على البطالة، وزيادة نسبة التوظيف، وظهر ذلك بشكل واضح في حديثه عندما قال " **نحن نرفض تماما أي سياسة إلزامية تؤدي بالتالي الى تخفيض الأجور لطبقة العمال والموظفين البريطانيين**"[6].

حاول رئيس الوزراء في تشرين الاول من عام 1970 ترميم حالة الاقتصاد البريطاني مرة اخرى عن طريق الاقتصاد بالنفقات، فقدم مقترحاً الى مجلس الوزراء ينص على دمج وزارة التكنلوجيا مع مجلس التجارة البريطاني تحت مسمى (وزارة الصناعة والتجارة) وتعيين (جون ديفيز John Davies)[7] وزيراً لها[8].

---

(1) ليام كوسكريف: ولد في الثالث عشر من نيسان عام 1920 في مدينة دبلن، بعد إن انهى تعليمه الابتدائي والثانوي التحق بجامعة Castleknock لدراسة القانون وتخرج منها عام 1943، وفي هذه السنة كان قد انتخب عضواً في برلمان إيرلندا الشمالية ممثلاً عن مقاطعة دبلن، في عام 1954 عين وزيراً للشؤون الخارجية، أصبح بعد ذلك رئيساً للوزراء خلال المدة (13-آذار 1973 – 5- تموز 1977) لمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الاليكتروني: http://en.wikipedia.org

(2)مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج 4، بيروت مطبعة دار رواد النهضة للطباعة والنشر، 1985، ص 240.

(3)Archive the British government ،the British government headquarters ،the meeting between James Callaghan and Margaret Thatcher in 1976.

(4)Pierre François ،Margare Thatcher and THE Miners 1972- 1985 Thirteen years that changed Britain ، London ،2009 ،p.43.

(5) إليك دوغلاس هيرد: ولد في مدينة مارلبورو التابعة إلى مقاطعة ويلتشير عام 1930. دخل مدرسة تايفورد، ثم ذهب إلى جامعة كامبريدج، لدراسة التاريخ تخرج منها في عام 1952، انضم الى السلك الدبلوماسي. وتقلد عدة مناصب دبلوماسية رفيعة، وعمل ناطقاً عن الشؤون الاوربية بالنسبة إلى الأحزاب المعارضة للمدة (1982-1984) له العديد من المؤلفات منها (حرب السهم وحرب الحدود) وغيرها. لمزيد من التفاصيل ينظر:
D.R ،Thorpe ،Alec Douglas-Home ،Publisher: Sinclair-Stevenson Ltd. Published: 23 October 1997 ، P.P.19.22.

(6)H. Berrington ،'The Labour Left in Parliament ،London ،1982 ،p.p. 83. 84.

(7)جون ديفيز: ولد في مدينة بلاكهيث الانكليزية في الثامن من كانون الثاني عام 1916، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، التحق بعد ذلك في جامعة اكسفورد لدراسة المحاسبة وتخرج منها في عام 1939، خدم في الجيش البريطاني اثناء الحرب العالمية الثانية، انضم في عام 1949 الى حزب المحافظين شغل عدة مناصب ادارية كان ابرزها وزير الصناعة والتجارة في وزارة ادوارد هيث (1970-1974) توفي في عام 1979، لمزيد من التفاصيل ينظر: Appendix One, The Biographical Dictionary of Life Peers by W. D. Rubinstein (St Martin's Press), 1991, p.33-35

(8)Ibid ،p.23.

ومن أجل رسم سياسة اقتصادية صحيحة قادرة على تصحيح الأخطاء التي ارتكبت في حكومة العمال السابقة، فقد التزمت الحكومة بعدم مساعدة المؤسسات غير المربحة والتي تعود ملكيتها للدولة[1]، وكذلك المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص والتي تحقق انتاجيات منخفضة، لذا أصدرت الحكومة البريطانية في شباط من عام 1971 قراراً بتأميم شركة (رولز رويسRolls–Royce)[2]، المصنعة للسيارات ومحركات الطائرات، وشركة اعالي كلايد لتصليح السفن (Upper Clyde Shipbuilders)[3]، اللتان كانتا تعاني من أزمة مالية حادة[4]، والجدول التالي يبين بعض المؤشرات الاقتصادية في بريطانيا خلال سنوات حكم حزب المحافظين(1970–1974)

جدول رقم (2) يبين المؤشرات الاقتصادية في بريطانيا خلال المدة (1970–1974) [5]

العام	الناتج الإجمالي المحلي (سنوياً)	الزيادة في نسبة البطالة	الزيادة في نسبة التوظيف	الزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية	رصيد ميزان المدفوعات ب(مليون جنيه)
1970	1 ،2	4 ،10–	38–	4 ،5	155+
1971	2 ،1	6 ،17+	92–	8 ،4	495+
1972	3 ،0	8 ،132+	289–	7 ،7	496+
1973	3 ،1	4 ،7+	185+	7 ،5	311+
1974	1 ،12	7 ،154–	300+	4 ،7	286–

من الجدول أعلاه نلاحظ تناقص في رصيد ميزان المدفوعات خلال العام (1974)، والسبب في ذلك يعود إلى قطع الإمدادات البترولية من الدول العربية المصدرة للنفط إلى الدول الأوربية ومنها بريطانيا، وبالتالي أدى ذلك الى الارتفاع الكبير في اسعار البترول في الاسواق العالمية حتى قبل اندلاع حرب تشرين / اكتوبر عام 1973 [6]بين الجيوش العربية و"اسرائيل"، الامر الذي سبب تضخماً في اقتصاديات جميع دول العالم تقريباً، ونتج عنه تضاعف في تكلفة انتاج النفط الخام في بداية عام 1973[7]، الأمر الذي أضطر الحكومة البريطانية على اثره إلى أن تخصص معظم وارداتها النقدية لسد النقص الحاصل في مصادر الطاقة والوقود[8].

وفي محاولة منه الى ابعاد بريطانيا عن خطر الحرب واثارها لا سيما الاقتصادية منها رفض رئيس الحكومة البريطانية ادوارد هيث تزويد (إسرائيل) بالمعدات العسكرية والسماح للطائرات الأمريكية بالهبوط في المطارات البريطانية لمساعدة إسرائيل

(1)Ramsden ،The Making of Conservative Party Policy ،p. 233

(2)شركة رولز – رويس: تأسست هذه الشركة في بريطانيا عام 1904، من قبل المهندس (هنري رايس) وصاحب اكبر متجر للسيارات انذاك (تشارلز روز)، تم إطلاق أول سيارة تحمل اسم روز-رايس في شوارع لندن عام 1907، ومنذ ذلك الوقت أخذت هذه الشركة تطور منتجاتها من المحركات الهيدروليكية وغيرها لتكون من ابرز الشركات العالمية في هذا المجال، لمزيد من التفاصيل ينظر: الموقع الاليكتروني
http://www.rolls-roycemotorcars.com

(3)شركة كلايد البحار: تأسست هذه الشركة نتيجة اندماج خمس شركات لتصليح السفن في اعالي نهر كلايد في عام 1967 وهي (وجون براون وتشارلز كونيل والكسندر ستيفن وأولاده وفيرفيلد وشركة زميلة، يارو المحدودة) كانت حصة الحكومة البريطانية ما يقارب 48، 4%، برأسمال قدره (5، 5) مليون جنيه استرليني. لمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الاليكتروني:
http://www.gcal.ac.uk/archives/ucs/documents

(4)Geoffrey Howe ،Conflict of Loyalty ،Macmillan ،1994 ،p. 60.

(5)Ibid ،P ،61.

(6)حاولت الدول العربية منذ عام 1967م جاهدة التوصل الى حل سلمي يضمن الحقوق العربية المشروعة، واصدرت هيئة الامم المتحدة القرار (242) بتاريخ 22 تشرين الثاني 1967، والذي يدعو الى ضرورة عودة اسرائيل الى حدود ما قبل حرب حزيران عام 1967، وحل القضية الفلسطينية، واثر تصعيد حرب الاستنزاف على الواجهتين المصرية والاردنية ضد اسرائيل، تقدم وزير خارجية امريكا (بمبادرة روجرز)، التي تدعو الى وقف اطلاق النار لمدة محدودة واستئناف الاتصالات لتنفيذ القرار (242) وبتاريخ 7 اب 1970، تم الاعلان عن قبول مصر واسرائيل وقف اطلاق النار لمدة 90 يوما واستمر تمديدها حتى بدأت حرب تشرين الاول 1973. لمزيد من التفاصيل ينظر: حسين اغا، بعض مسائل الصراع العربي الاسرائيلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ص53 وكذلك ينظر:ابراهيم ابرش، البعد القومي للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص158.

(7)Hickson ،K. ،The IMF Crisis of 1976 and British Politics ،Tauris ،London ،2005 ،pp. 53-54.

(8)Artis ،M. ،Cobham ،D. (1991) ،Labour's Economic Policies 1974-1979 ،Manchester University Press ، Manchester ،p. 6.

في حربها ضد الجيوش العربية عام 1973 الا إن أول المعارضين على هذه السياسة هو كيث جوزيف (Keith Joseph) [1]، العضو اليهودي الوحيد في مجلس الوزراء، تسانده في ذلك العضو الابرز في حزب المحافظين البريطاني مارغريت تاتشر (Margaret Thatcher)[2]، الا ان ادوارد هيث وأليك دوغلاس هوم كانا مصممان على تفادي الحظر النفطي العربي من خلال الحفاظ على الحياد التام في الصراع العربي – (الاسرائيلي)[3]، لضمان تدفق النفط الى بريطانيا لاسيما وهو يمثل عصب الصناعة والاقتصاد فيها.

المبحث الثالث

الاضرابات العمالية وانعكاساتها على الاوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية في بريطانيا 1970– 1974

وضعت الملكة إلزابيث الثانية مسألة النقابات العمالية في أولوياتها وقد تجلى ذلك في افتتاح الدورة البرلمانية المقررة بتاريخ الثاني من تموز عام 1970، حيث بَيَنَتْ في خطابها الذي ألقته في افتتاح هذه الدورة عن نيتها في صياغة وتشريع قانون(العلاقات الصناعية الوطنية)(National Industrial Relations Court، NIRC) [4]. الخاص بالنقابات العمالية[5].

لقد كانت حكومة ادوارد هيث واعية تماماً للدور الخطير الذي يمكن أن تلعبه النقابات العمالية، وخاصة داخل حزب العمال المعارض، فعملت على وضع الرقابة الإدارية على المنظمات النقابية عبر التسجيل القانوني فيما يخص موضوع الإضرابات عن طريق تفعيل ومنح الحصانات المنصوص عليها في الدستور البريطاني لمن يمثل تلك المنظمات في حال القيام بتلك الإضرابات[6]، مع الأخذ بنظر الاعتبار إمكانية فرض عقوبات جنائية بحق كل من يشجع أو يحرض على القيام بالإضرابات العشوائية، وبذلك استطاعت حكومة ادوارد هيث التدخل وبشكل مباشر في حل النزاعات التي يمكن أن تحدث بين النقابات العمالية من جهة والحكومة البريطانية من جهة أخرى[7].

ومن جانب آخر اتبع ادوارد هيث سياسة اتسمت بنوع ما من الليونة تجاه النقابات العمالية عندما قدم مقترحاً الى مجلس العموم البريطاني في تموز من عام 1971 بشأن تشريع قانون العلاقات الصناعية، وكان من اهم النقاط التي نص

(1)كيث جوزيف: ولد في السابع عشر من كانون الثاني عام 1918 في مدينة هيرتفوردشاير، وتلقى تعليمه الابتدائي في مدارسها ثم التحق بكلية هارو في أكسفورد، حيث درس الفقه، وتخرج منها بمرتبة الشرف من الدرجة الأولى، بعد ذلك انضم إلى حزب المحافظين في نهاية عام 1939 تسنم عدة مناصب إدارية تحت زعامات هارولد ماكميلان وإليك دوكلاس هيوم وإدوارد هيث ومارغريت تاتشر، تسلم منصب وزير الدولة لشؤون التعليم خلال المدة (1981-1986) توفي في العاشر تشرين الثاني عام 1994، لمزيد من التفاصيل ينظر:
Yergin Daniel and Stanislaw Joseph ،Excerpt from "The Commanding Heights" ،New York ،1998. P.P. 92.105.

(2)مارغريت تاتشر: ولدت مارغريت هيلدا روبرتس (Margaret Hilda Roberts) وهذا هو اسمها الحقيقي قبل أن تتزوج ويطلق عليها اسم زوجها تاتشر، في 13 / تشرين الأول عام 1925 في مقاطعة لينكولنشاير (Lincolnshire) التابعة لمدينة غرانثام (Grantham)، التي تقع شرق انكلترا، التحقت بمدرسة غرانثام الابتدائية في الثالث من أيلول عام 1930، وفي العاشرة من عمرها التحقت بمدرسة (كستيفين Kesteven)، وعندما بلغت سن الثامنة عشر من عمرها أي في عام 1943 دخلت إلى كلية (سمر فيل Phil Samar) في جامعة اكسفورد) بفضل المنحة التي حصلت عليها، التحقت بحزب المحافظين عام 1948 وتدرجت في المناصب الادارية الى ان تسلمت منصب رئيسة الحزب عام 1974، اصبحت رئيسة لوزراء بريطانيا لثلاث مرات متتالية خلال السنوات (1979 -- 1990) توفيت في عام 2013، لمزيد من التفاصيل ينظر: أرشد حمزة حسن، المصدر السابق ' ص 8-10، وكذلك ينظر:
Margaret Thatcher ،The Path to Power ،London ،publishers Harper Collins ،1995 ،P.4.

(3)Hickson ،K. ،Op ،Cit ،P.56.

(4)أنشئ قانون العلاقات الصناعية الوطنية (NIRC) في الأول من تشرين الأول عام 1971. من قبل حكومة المحافظين باعتبارها وسيلة للحد من قوة النقابات العمالية في المملكة المتحدة. وهي مخولة لمنح الأوامر اللازمة لمنع الإضرابات ولتسوية النزاعات العمالية. كان الرئيس الأول والوحيد لها هو لجون دونالدسون، ألغيت NIRC من قبل اتحاد التجارة وعلاقات العمل عام 1974 بعد وقت قصير من تولي حزب العمال رئاسة الوزراء في بريطانيا بزعامة هارولد ويلسون عام 1974. لمزيد من التفاصيل ينظر:
P. Norton ،Intra-Party Dissent in the House of Commons: The Parliament of 1974 ،The Parliamentarian, Vol. LVIII (4) ،Oct. 1977. ،p.p. 240.245.

(5)Martin Adeney and John Lloyd ،The Miners' Strike ،1984-1985 ،London ،1986 ،p.92.

(6)The Guardian newspaper ،22 /6/1970.

(7)Martin Adeney and John Lloyd ،Op Cit ،p.94.

وكذلك ينظر: جريدة الاقتصادية السعودية، العدد 7121، بتاريخ 10 / نيسان / 2013.

عليها هذا القانون هو الاصلاحات الضريبية غير المباشرة مثل ضريبية القيمة المضافةV.A.T (value added tax) [1]. وضريبية الشركات، وبعض التدابير المحدودة في مجال الخصخصة (privatisation) [2]، وقد قوبل هذا القانون بنوع من الارتياح من قبل الاوساط العمالية[3].

وفي الشأن نفسه وفي محاولة من رئيس الوزراء تفادي تدهور الاوضاع الاقتصادية، حاول في بداية عام 1972 إقناع أعضاء النقابات العمالية البريطانية و(اتحاد الصناعات البريطانيةConfederation of British Industry)[4] بقبول سياسة تحديد الأسعار (Setting prices) وقبول زيادة طفيفة في الاجور، ولكن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح، وذلك عندما رفضت النقابتان أعلاه هذه السياسة، لذلك بادر رئيس الوزراء إلى إصدار تشريعات جديدة الهدف منها هو تحديد الأسعار بالنسبة للسلع الاستهلاكية والإنتاجية، وأجور العمال في المصانع، ولمدة تسعين يوماً فقط، حتى يستطيع إن يواجه التضخم المالي والاقتصادي في بريطانيا، إلا إن تلك السياسة جوبهت بمعارضة شديدة من قبل النقابات العمالية التي قادت مجموعة من الإضرابات التي شملت أنحاء عديدة من بريطانيا للوقوف بوجه هذه التشريعات[5].

ولعل من ابرز تلك الاضرابات هي التي دعت اليها وقادتها نقابة عمال الكهرباء، عندما نفذوا اضرابهم في العاشر من كانون الاول عام 1970 وادى ذلك الى انقطاع التيار الكهربائي وعلى نطاق واسع عن العاصمة لندن وبعض المدن الصناعية الكبرى، وبذلك توقفت العديد من المصانع عن العمل، وبقيت هذه الحالة لمدة يومين، وفي الثاني عشر من كانون الاول من العام ذاته اعلنت الحكومة البريطانية حالة الطوارئ القصوى، ودفعت بقوات الامن لإنهاء ذلك الاضراب والذي يعد بحد ذاته تحدٍ لحكومة ادوارد هيث[6] التي اضطرت بعد ذلك إلى خفض قيمة الجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوياته منذ عام 1969 بحيث وصلت قيمته إلى (2، 32) من الدولار، الا إن تلك الاجراءات لم تستطع أن توقف الاضرابات التي اعلنت عنها النقابات العمالية في بريطانيا[7].

أعلنت الحكومة البريطانية إن العجز في ميزان المدفوعات البريطاني بلغ بحدود (383) مليون جنيه إسترليني خلال شهر كانون الثاني لعام 1973، (كما هو موضح في الجدول الاتي) فارتفع سعر الذهب إلى أرقام قياسية حيث وصل سعر الأوقية[8] إلى أكثر من (175) دولار في أسواق لندن وبعض المدن الكبرى في بريطانيا[9].

---

(1) ضريبة القيمة المضافة: شرع قانون ضريبة القيمة المضافة في الأول من كانون الثاني عام 1973 من قبل حكومة ادوارد هيث المحافظة، حيث كانت من ضمن الشروط التي أعلنتها جماعة السوق الأوربية المشتركة لانضمام بريطانيا إلى السوق، وفي عام 1988، ومن أجل ضمان حالة الاستقرار في الأسواق البريطانية أعادت الحكومة لبريطانية فرض هذه الضرائب، لمزيد من التفاصيل ينظر: أرشد حمزة حسن، المصدر السابق، ص265.

(2)الخصخصة: وهي عبارة عن علاقة تعاقدية بين الدولة والقطاع الخاص، وذلك بإدخال الخبرة الإدارية لهذا القطاع في أنشطة المنشآت العامة وإدارتها وفقًا لطريقة سير المنشآت الخاصة، ويأخذ هذا المفهوم شكل عقود الإدارة وعقود الإيجار وعقود الامتياز، وبعبارة أخرى فإن الخصخصة هي تحرير النشاط الاقتصادي والمالي، وإعطاء القطاع الخاص مجالاً أوسع وذلك بالحد من احتكار الدولة: لمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص271

(3)Stuart Ball and Anthony Seldon ،THE HEATH GOVERNMENT 1970-1974 ،A Reappraisal ،Published 2013 by Routledge ،London ،p.19.

(4)اتحاد الصناعات البريطانية: تشكل هذا الاتحاد عام 1965 في مدينة لندن، ضم في عضويته أكثر من (190، 000) شركة تابعة إلى القطاع الخاص ضمت أكثر من (700، 000) موظف فضلاً عن أعضاء في رابطة المهنيين المستقلين والذين تصل أعدادهم إلى أكثر من (20، 000) موظف، واتحاد بناء مانشستر الذي يضم بحدود (90، 000) موظف ليشكل هؤلاء بالتالي حوالي ثلث القوة العاملة في القطاع الخاص البريطاني، كما أسس هذا الاتحاد ثلاثة عشر فرعاً له في أنحاء بريطانيا، لمزيد من التفاصيل ينظر:

Michael Wilcox ،The Confederation of British industry and predecessor archives ،London ،1997 ،p.7.

(5)The British government archive ،Concusions of a meeting of the cabinet held at 10 Dowing Street ،on Friday ،18 ،February ،1972 ،p.23.

(6)Christopher Andrew ،*The Defence of the Realm: The Authorized History of MI5* London ،2009 ،p.p. 589-590.

(7) إدريس ثابت محمد، التضخم المالي في بريطانيا، مجلة الجديد، العدد 22، الأول من ديسمبر 1972، ص30.

(8)الاوقية: وحدة وزن وتساوي 31، 103 غرام.

(9)ادريس ثابت محمد، المصدر السابق، ص32.

جدول رقم (3) يبين تجارة السلع والخدمات والميزان التجاري[1] والنسبة المئوية لمجموع الاستيراد والتصدير لبريطانيا خلال المدة(1970- 1974) (بمليون جنيه إسترليني)[2].

العام	الاستيراد	التصدير	الميزان التجاري	النسبة المئوية لمجموع الاستيراد		النسبة المئوية لمجموع التصدير	
				البضائع	الخدمات	البضائع	الخدمات
1970	052 ،11	489 ،11	437	%75	%25	%72	%28
1971	095 ،12	917 ،12	822	%74	%26	%71	%29
1972	658 ،13	644 ،13	14-	%76	%24	%70	%30
1973	840 ،18	174 ،17	666 ،1-	%78	%22	%70	%30
1974	007 ،27	058 ،23	949 ،3-	%81	%19	%72	%22

نستنتج من الجدول اعلاه إن نسبة الاستيراد كانت في زيادة مطردة خلال السنوات الخمسة (1970-1974)، إلا إن نسبة قيمة الصادرات كانت اقل منها لا سيما خلال السنوات(1972-1974) مما شكل ذلك عجزاً في الميزان التجاري البريطاني بلغ مقداره (3، 949) مليون جنيه استرليني، الأمر الذي قاد بالتالي إلى حدوث أزمة اقتصادية طالت كل مفاصل الاقتصاد البريطاني تقريباً.

أعلن رئيس الوزراء البريطاني ادوارد هيث وفي محاولة منه لتحسين الواقع الاقتصادي في بريطانيا وذلك من خلال خطاب له أمام مجلس العموم البريطاني في شهر أيلول من عام 1973 قال فيه " **إن حكومته قررت خفض أيام العمل في المنشآت الصناعية إلى ثلاثة أيام فقط في الأسبوع، كما تقرر تأجيل الخطط التي تستهدف التوسع الاقتصادي، وذلك بعد أن أصبحت بريطانيا تواجه أسوء أزمة اقتصادية لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والسبب في ذلك يعود إلى أزمة الطاقة، والى انخفاض سعر قيمة الجنيه إلى أسوء مستوياته منذ خمسينات القرن المنصرم، ولمواجهة هذه الأزمات فقد وافق مجلس العموم البريطاني على مشروع إقرار الميزانية الجديدة للطوارئ، وزيادة الضرائب وخفض الأجور**" [3]. الا ان هذه الاجراءات وغيرها لم تكن كافية للتدهور الاقتصادي وما نتج عنه من ازمات سياسية متفاقمة في بريطانيا.

وكان من بين المشاكل الاقتصادية التي واجهتها الحكومة البريطانية خلال هذه السنوات والتي كان لها انعكاسات سياسية في الوقت نفسه هي قضية الطاقة.كما هو موضح في الجدول الاتي.

جدول رقم (4) يبين استهلاك بريطانيا من مصادر الطاقة خلال المدة (1960-1974) (قياساً بالنسبة المئوية)[4]

مصادر الوقود	العام			
	1960	1965	1970	1974
الفحم	%9 ،73	%0 ،63	%6 ،46	%2 ،36
البترول	%5 ،25	%1 ،34	%6 ،44	%4 ،42
الغاز الطبيعي	-	%4 ،0	%3 ،5	%2 ،17
الكهرباء النووية	%4 ،0	%3 ،2	%3 ،3	%0 ،4

(1) الميزان التجاري: يمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات ويتمتع الميزان التجاري بفائض عندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات. وعندما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات يعاني الميزان التجاري من عجز؟ وفي حال تساوي الواردات مع الصادرات يكون الميزان التجاري في حالة توازن. لمزيد من التفاصيل ينظر: نعيم دهمش، مبادئ المحاسبة، معهد الدراسات المصرفي، عمان، 2009، ص 129.

(2)House of Commons Library ،UK trade statistics ،Standard Note SNEP 6211 ،Last Updated 8October 2012 ،P.12

(3)State of Emergency - The Way We Were: Britain ،1970-1974 (1) Dominic Sandbrook ،pp. 584-585.

(2) Huw Beynon and Andrew Cox ،The Coalfields Research Programme: Discussion paper no.1 ،The Decline of King coal ،University of Durham ،1999 ،P.2.

من الجدول أعلاه نلاحظ تناقص استهلاك بريطانيا من مصادر الوقود وخاصة من مادة الفحم كان وبشكل كبير في نهاية حكومة ادوارد هيث عام 1974 قياساً منذ عام 1970، وهذا الأمر ينطبق على استهلاك بريطانيا من مادة البترول التي تناقصت كثيراً في نهاية عام 1974، في حين تزايد استهلاك بريطانيا لكل من مادتي الغاز الطبيعي والكهرباء النووية.

وكان ذلك انعكاساً طبيعياً للازمة الاقتصادية المتفاقمة التي واجهت الحكومة البريطانية وظهر ذلك بصورة جلية في الأزمة الصناعية التي تعد من أسوء الازمات في تاريخها المعاصر، ذلك بعد أن هددت نقابة عمال مناجم الفحم في الثالث عشر من كانون الأول عام 1973 بتحويل إضرابهم المؤقت والذي استمر لمدة (8) أسابيع إلى إضراب كامل، كما هددت نقابة مهندسي السكك الحديدية البريطانية بالتوقف عن العمل، في تلك الأثناء إزدادت الأزمة سوءاً بين الحكومة البريطانية وزعماء عمال الفحم المضربين، بعد أن هدد هؤلاء بأنهم سيحاصرون محطات توليد لكهرباء، مالم تستجب الحكومة لمطاليبهم المتمثلة بزيادة الأجور وتقليل الضرائب المفروضة عليهم[1].

وجه ادوارد هيث في أوائل شهر كانون الأول من عام 1973نداءاً أخيراً إلى زعماء عمال مناجم الفحم يدعوهم إلى التفاوض من اجل إنقاذ البلاد من كارثة اقتصادية على وشك الحصول، في الوقت الذي حذر فيه رئيس إدارة التخطيط في الحكومة البريطانية (لورد لوترشيليدLord of Otrchilad) [2]من إن البلاد قد تواجه أسوء أزمة اقتصادية في تاريخها، وانه من المحتمل إن تصبح بريطانيا من أفقر الدول الأوربية خلال الخمس سنوات القادمة[3].

أيقنت حكومة ادوارد هيث انه لابد من اخراج بريطانيا من تأثيرات ازمة النفط العالمية ففي شهري تشرين الثاني وكانون الاول من عام 1973 حاولت وبكل الطرق والوسائل الممكنة من تأمين امدادات النفط الخام الى بريطانيا بما في ذلك الضغط على شركات النفط الكبرى والمتمثلة بشركة شل (Shell) وشركة ب – ب بريتش بتريليوم (British Petroleum) (BP) [4] واللتان كانتا توفران نصف حاجة بريطانيا من النفط الخام تقريباً قبل عام 1973، حيث عقدت وزارة الطاقة البريطانية مع هاتين الشركتين اتفاقاً ينص على اعطاء افضلية في التعاملات النفطية الى الحكومة البريطانية، وتكون شركة بريتيش بتريليوم هي المفاوض الرئيسي للحكومة البريطانية[5].

تزامن ذلك مع قيام الحكومة البريطانية وبالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة في الرابع من كانون الاول من عام 1973، بإصدار عدد من الكراسات والنشرات التعليمية والتي تم توزيعها على مكاتب البريد والهاتف وفي كافة انحاء بريطانيا، والتي كانت تحتوي على ارشادات للمواطنين البريطانيين في كيفية تقنين البنزين والوقود والحد من الاسراف والتبذير في تلك المادة[6].

على الرغم من محاولات الحكومة البريطانية التخفيف من وطأة الازمة على المجتمع البريطاني، الا ان الاوضاع الاقتصادية كانت تسير وبسرعة كبيرة نحو التدهور، وخاصة بعد ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية رافقه هبوط حاد

(1)Niklas H. Rossbach ،of the Special Relationship: Britain ،the US and the EC ،1969-74 Houndmills 2009 ،p. 25.

(2)اللورد لوترشيليد: ولد في الرابع من مايس عام 1921 في مدينة مانشستر الصناعية، اكمل تعليمه الابتدائي والثانوي في مدارسها ثم التحق إلى جامعة اكسفورد ليكمل دراسة الاقتصاد، انضم إلى حزب المحافظين عام 1956، تسلم عدة مناصب إدارية كان أبرزها رئيس دائرة التخطيط في حكومة ادوارد هيث عام 1971، وبقي في منصبه هذا لغاية عام 1974، توفي في السادس والعشرين من شباط عام 1999، لمزيد من التفاصيل ينظر: الموقع الاليكتروني

https://www.gov.uk/government/topics/planning-and-building

(3)Niklas H. Rossbach ،Op Cit ،p. 27.

(4)تأسست هذه الشركة والمعروفة باسم (AIOC) عام 1908 للتنقيب عن النفط في إيران ومن ثم ليبيا وكان اسمها آنذاك (شركة النفط الأنجلو-إيرانية) حتى عام 1945 حيث حملت اسم بريتش بتروليوم، أخذت هذه الشركة توسع من أعمالها في أمريكا الشمالية وخاصة في مناطق ألاسكا وكندا، وكان ذلك في عام 1959، كانت أول شركة بريطانية تدخل في مجال التنقيب والبحث عن النفط في بحر الشمال وذلك في أواسط عام 1965، بعد ذلك خضعت لنظام الخصخصة الذي أعلنته حكومة المحافظين عام 1979، لمزيد من التفاصيل ينظر:

G.N. Curzon ،Persia and the Persian Question ،London ،1966 ،P.463.

(5)Heath ،The Course of My Life ،P.503.

(6)Peter Walker Staying Power Bloomsbury ،1991 ،p.115.

في سعر صرف الجنيه الإسترليني، حيث انخفض بحدود عشرة سنتات امام سعر صرف الدولار الامريكي، مما شكل تاثيراً مباشراً وكبيراً ليس على مستوى ميزان المدفوعات فحسب بل على مستوى الانفاق العام، وبذلك اخفقت الحكومة البريطانية مرة اخرى في السيطرة على الاقتصاد البريطاني الذي اصابه التضخم والشلل تقريباً الذي انعكس بشكل سلبي على كل مفاصل الحياة في المجتمع البريطاني[1].

لذلك قرر ادوارد هيث في هذه الأثناء إجراء انتخابات جديدة في بريطانيا تجري في يوم الثامن والعشرين من شباط عام 1974 وحل مجلس العموم البريطاني، بعد أن رفض عمال مناجم الفحم نداء رئيس الوزراء بتأجيل إضرابهم حتى بعد إجراء الانتخابات القادمة، وذلك بعد إن فشلت كل المحاولات لإنهاء الإضراب، وتزامن ذلك مع إجراء الانتخابات البرلمانية العامة، وذلك لإرغام الحكومة على تلبية مطالبيهم المتعلقة برفع أجورهم إلى أكثر من (35%)، وفي هذه الأثناء قدمت مجموعة من كبار الصناعيين البريطانيين عرض لجمع (80، 000) جنيهاً إسترلينياً للإسهام في تنفيذ مطاليب عمال مناجم الفحم إلا إن اللجنة التنفيذية لنقابة عمال الفحم رفضت هذا العرض وأعلنت عن الاستمرار في الإضراب، وجه ادوارد هيث بعد ذلك نداءاً جديداً إلى عمال الفحم المضربين يدعوهم الى انهاء إضرابهم وبدأوا فعلاً في التراجع عن موقفهم المتشدد بإنهاء الإضراب بعد إن أصبحت ثلث المناجم معرضة للحرائق والتخريب أو إن تغمر بالمياه بعد أن تركها العمال[2].

واضطر بعد ذلك ادوارد هيث إلى الدعوة الى اجراء انتخابات استثنائية في بريطانيا وذلك في شباط عام 1974 وبالفعل جرت الانتخابات في موعدها المقرر ولم ينل فيها أي حزب من الأحزاب الأغلبية المطلقة والتي خسر حزب المحافظين (26) مقعداً، ذهب (14) مقعداً منها إلى حزب العمال و(8) مقاعد إلى حزب الأحرار وعلى الرغم من ذلك فقد أعاد زعيم حزب العمال هارولد ولسون تشكيل حكومة أقلية التي بقيت في السلطة من الرابع من آذار عام 1974 ولغاية الخامس من نيسان عام 1976[3].

كان من اهم الشعارات والبرامج التي نادت بها الحكومة الجديدة هو " **دعونا نعمل معا**"، كما وعد قادة حزب العمال في الخطاب الانتخابي " **انه يجب ان يكون هناك تحولاً جوهرياً ولا رجعة فيه في تركيز الثروة والسلطة بيد الطبقة العمالية واسرهم، وكذلك تدعيم الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بالصناعة الوطنية، تحت اشراف هيئة مستقلة تدعى** " **مجلس المؤسسة الصناعية الوطنية**"[4].

ومما زاد في خطورة تدهور الأوضاع سوءاً تفاقم الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي ضربت كل الدول الأوربية تقريباً وذلك في منتصف عام 1974، ومنها بريطانيا فعمت النقمة كل الأوساط الشعبية السياسية منها والعمالية[5]، وأعلن رئيس الوزراء في بيان له أمام مجلس العموم البريطاني في جلسته الطارئة التي عقدها في الثاني من أيلول عام 1974 "**إن السيد دينيس هيلي(Denis Winston Healey)**[6] **وزير الخزانة قد واجه اصعب مهمة له فقد كان له ثلاثة اسابيع فقط لاعداد ميزانية عام 1974 تكون ركيزتها الاساسية هو الاعتماد على ان تكون الدولة هي المُتَولية على الاقتصاد البريطاني، وان تتدخل بصورة مباشرة في كل مفاصل الاقتصاد** "، وإستطرد بالقول " **إن الديباجة التي افتتح بها السيد دينيس هيلي ميزانية عام**

(1)Pound and dollar decline ،'*The Times* ،7December 1973; Anthony Shrimsley and Patrick Sergeant' ،Day the city lost its head ،'*Daily Mail* ،7 December 1973.

(2)شهريات، مجلة السياسة الدولية، العدد 36، ابريل 1974، ص 182.

(3) David Butler & Dennis Kavanagh. The British General Election of February 1974. Macmillan. p. 95

(4)Allen Lane ،Dominic Sandbrook. State of Emergency – The Way We Were: Britain 1970-1974, ISBN 9781846140310 ،pp. 611–645.

(5)شهريات، مجلة السياسة الدولية، المصدر السابق، ص 192.

(6)دينيس هيلي: ولد في الثلاثين من آب عام 1917 بمدينة لندن، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في مدارسها، ثم التحق بكلية باليول في جامعة اكسفورد لدراسة العلوم السياسية، في عام 1936 أصبح عضواً في الحزب الشيوعي البريطاني، وفي بداية الخمسينات التحق بحزب العمال البريطاني، في عام 1964 شغل منصب وزير الدولة لشؤون الدفاع في حكومة هارولد ولسن وبقي في منصبه هذا لغاية عام 1970، وفي الدورة الانتخابية الثانية التي فاز فيها حزب العمال بزعامة جيمس كالاهان سنة 1974 شغل منصب وزير الخزانة وبقي في منصبه هذا لغاية عام 1979، توفي عام 2010، لمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الاليكتروني: http://www.parliament.uk/biographies/lords

1974 قد أكدت على الاتصال بين التفكير الفلسفي والاجراءات التفصيلية في تنفيذ الميزانية هي بحد ذاتها وحدة مترابطة لا يمكن الانفصال بينهما[1].

عقد مجلس العموم البريطاني جلسةً استثنائيةً في منتصف أيلول في العام ذاتها صرح رئيس الوزراء فيه قائلاً " **إن مؤتمر القمة الأوربي الذي عقد في كوبنهاغن**[2]**ركز اهتمامه على مشكلة الشرق الأوسط وأثارها الخطيرة على الدول المتقدمة ومنها بريطانيا بسبب ما أدت إليه من حظر وخفض إنتاج البترول العربي**" [3].

يرى الباحث إن رئيس الوزراء كان يقصد من مشكلة الشرق الأوسط هي مشكلة الصراع المستمر بين الدول العربية من جهة وبين الكيان الصهيوني من جهة أخرى وخاصة بعد حرب أكتوبر أو حرب الستة أيام التي جرت أحداثها بين جمهورية مصر وبين الكيان الصهيوني في عام 1973 قد ألقت بضلالها على الدول الكبرى بصورة عامة ودول أوربا الغربية بصورة خاصة، فقد إلتقت مع التغيرات الجديدة التي شهدها المسرح الدولي خلال تلك المرحلة، مكونة الملامح والمواقف الجديدة للعلاقات الدولية التي ترتبط بها دول أوربا الغربية مع الدول الشرق أوسطية.

والتي ارتكزت على مجموعة من النقاط منها:.

اولاً: لقد شعرت الحكومات الغربية بأهمية هذه المنطقة من الناحية الإستراتيجية، وما يمكن إن تلعبه من دور اقتصادي وسياسي في المستقبل القريب، وبالتالي سيلقي بظلاله على دول العالم المتقدم من جهة وعلى دول أوربا الغربية من جهة أخرى.

ثانياً: شكلت منطقة الصراع الحدود الجنوبية للقارة الأوربية، مما يؤدي ذلك إلى احتمال المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تقف دائماً إلى جانب الكيان الصهيوني وبين الاتحاد السوفيتي الذي كانت له علاقات دبلوماسية مع بعض الأقطار العربية الداخلة في نزاع مع الكيان الصهيوني، مما يهدد أمن وسلامة الدول الأوربية

ثالثاً: لقد أثرت هذه الحرب وبشكل كبير على إمداد الدول الاوربية من البترول العربي مما أثر سلباً على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية منها[4].

باتت الحكومة البريطانية والحال هذه غير قادرة على ادارة الازمة التي ألمت ببريطانيا لذلك اعلن رئيسها امام مجلس العموم البريطاني عن استقالتها ورفعت بذلك تقريراً الى ملكة بريطانيا ليعلن بعدها عن اجراء انتخابات نيابية في كانون الاول عام 1974 ليعود حزب العمال البريطاني مرة اخرى الى رئاسة الوزراء، برئاسة هارولد ماكميلان (Harold McMillan)[5]ولتبدأ مرحلة جديدة من مراحل التاريخ السياسي والاقتصادي البريطاني المعاصر.

---

(1)Huw Beynon and Andrew Cox ،Op Cit ،P.2.

(2) مؤتمر أو قمة كوبنهاغن الأوربية: عقدت هذه القمة خلال اليومين الرابع عشر والخامس عشر من كانون الثاني عام 1973 في كوبنهاغن تحت رئاسة أنكار يورغنسن، رئيس الوزراء الدنماركي. وضمت هذه القمة رؤساء حكومات الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية التسع، اعتمد هذا المؤتمر على إعلان الهوية الأوروبية. لتحقيق أفضل تعريف للعلاقات مع الدول الأخرى خارج المجموعة الأوربية، فضلا عن، مناقشة أزمة الطاقة التي تواجه الدول الأعضاء، لمزيد من التفاصيل ينظر:

Reproduced from the Bulletin of the European Communities ،No. 11 ،1973 ،Meetings of the heads of state or government ،Copenhagen 14-15 December 1973 ،Mr. Edward Heath ،Prime Minister in the House of Commons on December 18 ،1973 British Information Services ،1973 ،p.23.

(3) Niklas H. Rossbach ،Op ،Cit ،p. 25

(4)Franklin M. Op Cit ،p.206.

(5)هارولد ماكميلان: ولد في 10 شباط عام 1894 في لندن، وكان أصغر أخوته الثلاث. تعلم في مدرسة إيتون وكلية باليون بجامعة أكسفورد. دخل البرلمان لأول مرة في: 29 أكتوبر 1924. شغل منصب رئيس الوزراء لأكثر من ستة أعوام. لقب ب"سوبرماك" و"ماك السكين". أصيب ثلاث مرات أثناء خدمته في الجيش خلال الحرب العالمية الأولى.. شغل منصب وزير دولة عام 1940، وفي عام 1942 أصبح وزيرا مقيما في مقر القوات المشتركة في البحر الأبيض المتوسط، ولدى فوز حزب المحافظين بالانتخابات عام 1951، انضم ماكميلان لمجلس الوزراء بمنصب وزير الإسكان.. وفي عام 1954 تولى منصب وزير الدفاع، ثم وزيرا للخارجية في عام 1955. كانت حكومته الثانية خلال المدة (1959-1963) وفي عام 1964 تقاعد من عضويته في مجلس العموم. عاد مرة أخرى لعضوية البرلمان عام 1984 وتوفي عام 1986 عن عمر يناهز 92 عاما.لمزيد من التفاصيل ينظر:

Lord Charles Williams ،Harold McMillan ،gracefully written and never short of absorbing Daily telegraph ، 2001 ،p33.

الخاتمـة

مرت بريطانيا خلال المرحلة الممتدة من عام 1969 ولغاية عام 1974 بالكثير من العقبات على المستوى الداخلي، وفي شتى المجالات السياسية والاقتصادية، وكان من ابرز تلك العقبات هو تردي الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاضرابات العمالية، التي ادت بالتالي الى نهاية حكومة العمال عام 1969 وتولي حزب المحافظين بداية عام 1970، الذي سعى بدوره الى ايجاد الحلول التي يمكن ان توقف مدى التدهور الذي أصاب المؤسسة الاقتصادية والسياسية البريطانية على حد سواء ولذلك تبني مجموعة من الاستراتيجيات حاول من خلالها السيطرة على هذه الأوضاع، الا ان تلك السياسة كان قد اصابها الفشل وبقيت مجرد آراء ومقترحات لم تخرج الى حيز التنفيذ، ومن خلال قراءة واستكمال موضوع البحث توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها:.

اولاً: حاولت حكومة المحافظين ان تمارس سياسة التدخل المباشر من قبل الدولة في الجانب الاقتصادي وخاصة في قضية دخل الفرد البريطاني ورفع مستواه الاقتصادي والمعاشي، عن طريق القضاء على البطالة، وزيادة في نسبة التوظيف.

ثانياً: التزام الحكومة البريطانية بعدم مساعدة المؤسسات غير المربحة والتي تعود ملكيتها للدولة، والمؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص والتي تحقق انتاجيات منخفضة.

ثالثاً: لقد كانت حكومة ادوارد هيث واعية تماماً للدور الخطير الذي يمكن أن تلعبه النقابات العمالية، وخاصة داخل حزب العمال المعارض، فعملت على وضع الرقابة الإدارية على المنظمات النقابية عبر التسجيل القانوني فيما يخص موضوع الإضرابات عن طريق تفعيل ومنح الحصانات المنصوص عليها في الدستور البريطاني لمن يمثل تلك المنظمات في حال القيام بتلك الإضرابات

رابعاً: أعلن رئيس الوزراء البريطاني ادوارد هيث وفي خطوة منه لتحسين الواقع الاقتصادي في بريطانيا إن حكومته قررت خفض أيام العمل في المنشآت الصناعية إلى ثلاثة أيام فقط في الأسبوع، كما تقرر تأجيل الخطط التي تستهدف التوسع الاقتصادي للبلاد.

خامساً: إن المناخ العام السياسي الذي ساد في منتصف عام 1973، والذي كان مشحوناً بجو من الاضرابات العمالية، والذي أدى بدوره إلى التأثير في صياغة البرامج التي كان حزب المحافظين قد عمل عليها في تعاملاته مع النقابات العمالية وزعاماتها. سادساً: خطورة وتدهور الأوضاع تفاقم الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي ضربت كل الدول الأوربية تقريباً وذلك في منتصف عام 1974، ومنها بريطانيا فعمت النقمة كل الأوساط الشعبية السياسية منها والعمالية والتي ادت بالتالي الى فشل حزب المحافظين في صياغة برامجه السياسية والاقتصادية واجراء الانتخابات النيابية التي اعلنت عن فوز حزب العمال مرة اخرى وذلك في انتخابات عام 1974.

المصادر

اولاً: ارشيف الحكومة البريطانية:

1. Reproduced from the Bulletin of the European Communities ،No. 11 ،1973 ،Meetings of the heads of state or government ،Copenhagen 14-15 December 1973 ،Mr. Edward Heath ،Prime Minister in the House of Commons on December 18 ،1973 British Information Services.
2. The British government archive ،Concusions of a meeting of the cabinet held at 10 Dowing Street ،on Friday ،18 ،February ،1972.
3. P. Norton ،Intra-Party Dissent in the House of Commons: The Parliament of 1974 ،The Parliamentarian ،Vol. LVIII (4) ،Oct. 1977.
4. Appendix One ،The Biographical Dictionary of Life Peers by W. D. Rubinstein (St Martin's Press) ،1991.
5. Archive the British government ،the British government headquarters ،the meeting between James Callaghan and Margaret Thatcher in 1976.

6. Archives of the British Conservative Party in 1970 elections.
7. The British government archive ،Good Governance Standard for Public Services ،Printed by Hackney Press Ltd ،London ،2004.
8. The British government archive ،London plan ،Greater London Authority.2011.

:ثانياً: ارشيف الحكومة الايرلندية

1. The Irish government archive ،Ulster Unionist Party- One Day One Vote- ONE CHANCE-FOR CHANGE ،Westminster Manifesto ،2015.

ثالثاً: ارشيف حزب العمال البريطاني:

1. House of Commons Library ،European Parliament election 2009London: House of Commons Library ،2009
2. House of Commons Library ،UK Election statistics 1918-2004 ،London: House of Commons Library ،2004.
3. House of Commons Library ،UK trade statistics ،Standard Note SNEP 6211 ،Last Updated 8October 2012.
4. House of Commons Library ،European Parliament election 2009London: House of Commons Library ،2009.

رابعاً: الكتب الأجنبية:

1. Allen Lane ،Dominic Sandbrook. State of Emergency – The Way We Were: Britain 1970-1974 ،ISBN 9781846140310
2. Abrams ،M. 1970. The Opinion Polls and the 1970 British General Election. The Public Opinion Quarterly. 34(2) 1970،.
3. Bartram ،Graham ،Flying Flags in the United Kingdom: A Guide to Britain's Flag Protocol ، Flag Institute ،2010.
4. Ben Pimlott ،Harold Wilson ،London: Harper-Collins ،1993.
5. Brian Lapping ،The Labour Government 1964-1970 In Great
6. British ،London ،1970 ،P.127
7. Christopher Andrew ،The Defence of the Realm: The Authorized History of MI5)London: Allen Lane ،2009).
8. Colin Rogers ،Keynes ،Keynesians and Contemporary Monetary Theory and Policy: An Assessment ،Master Thesis The University of Adelaide ،School of Economics ،Research Paper No. 2008.
9. David Cockburn ،Annual Report of the Certification Officer 2013-2014 ،Certification Office For Trade Unions and Employers' Associations ،2014.
10. David Butler & Dennis Kavanagh. The British General Election of February 1974.
11. Edward Heath ،The Course of my Life: The Autobiography of Edward Heath ،(London: Hodder and Stoughton ،1998).
12. Heinz Medefind ،Organisation Europa ،Aufbau ،Chancen ،Greenzen der Europais chenInstitionen ،Europa Union Verlag Gmbh ،Bonn ،1975.
13. Heler Kret ،Northern Ireland between years of occupation and the sect hemmer ،London ، 2000.
14. Henry Pelling ،Ashort history of the Labour Party ،London ،London group ،limited ،1970.
15. Hickson ،K. ،The IMF Crisis of 1976 and British Politics ،Tauris ،London ،2005.
16. Huw Beynon and Andrew Cox ،The Coalfields Research Programme ،University of Durham، 1999.
17. J.W. Durcanet ،Strikes in Post-War Britain: a study of stoppages of work due to industrial disputes ،1946-1973 (1983).
18. James Dingley ،The IRA: The Irish Republican Army ،publication Data ،2012.
19. Keynes ،J. M .The General Theory of Employment ،Interest and MoneyLondon:. 1936.

20. Lord Charles Williams ،Harold McMillan ،gracefully written and never short of absorbing Daily telegraph ،2001.
21. M.A. Musson ،The Congress of 1868 the Origins and Establishment of the Trades Union Congress ،London ،1966.
22. Margaret Thatcher ،The Path to Power ،London ،publishers Harper Collins ،1995.
23. Michael Evett ،the privy Coucil ،house of commons library briefing paper number CBP 7463 ،February ،2016.
24. Michael Wilcox ،The Confederation of British industry and predecessor archives ،London ، 1997.
25. Niklas H. Rossbach ،of the Special Relationship: Britain ،the US and the EC ،1969-74 Houndmills 2009.
26. Pierre François ،Margare Thatcher and THE Miners 1972- 1985 Thirteen years that changed Britain ،London ،2009.
27. Richard English ،Armed Struggle: The History of the IRA ،New york ،2003.
28. Richard Shepherd ،Iain Macleod ،London: Hutchinson ،1994.
29. Royal Commission on Trade Unions and Employers Associations ،1965-1968 ،Report ، Cmnd. 3623 ،1968.
30. Samuel H. Beer ،Modern British Politics (a study of Parties and Pressure groups) ،London ، 1979.
31. Stephen George and Deborah Haythorne ،The British Labour Party ،Sheffield ،1988.
32. Stuart Ball and Anthony Seldon ،THE HEATH GOVERNMENT 1970-1974 ،A Reappraisal ، Published 2013 by Routledge ،London Thomas E. Hachey and Lawrence J. McCaffrey ،The Irish Experience Since 1800 :A Concise History ،Publication Data ،London
33. Yergin Daniel and Stanislaw Joseph ،Excerpt from "The Commanding Heights" ،New York ، 1998.

خامساً: الصحف والمجلات الأجنبية:

1. "Lady O'Neill of the Maine". The Daily Telegraph. London. 3 August 2008. Retrieved 25 May 2010.
2. Artis ،M. ،Cobham ،D. (1991) ،Labour's Economic Policies 1974-1979 ،Manchester University Press ،Manchester.
3. C.B.Cox and A.E.Dyson ،Twentieth – century- mind ،1945-1965 ،history ،Ideas and literature in Britain ،London ،1972.
4. Cawood ،Ian J. (21 August 2013). Britain in the Twentieth Century. Routledge. p. 437. ISBN 978-1-136-40681-2.
5. Chris Rowe ،Britain ،1929-1998 ،London. ،1998.
6. D.R ،Thorpe ،Alec Douglas-Home ،Publisher: Sinclair-Stevenson Ltd. Published: 23 October 1997.
7. Davies ،R.G ،J ،H. Denton ،The English parliament in the middle Ages ،London ،Manchester university press ،1981.
8. Doerr ،Audrey D. The Machinery of Government. Toronto ،Methuen ،1981.
9. Ellis Owen ،The Anglo-Irish Agreement. The First Three Years Cardiff: University of Wales Press ،1994.
10. Finacial Times Newspaper ،No 3214 ،3 May ،1967.
11. G.N. Curzon ،Persia and the Persian Question ،London ،1966.
12. Geoffrey Howe ،Conflict of Loyalty ،Macmillan ،1994.
13. Guthrie Hutton ،Coal Not Dole Memories of the 1984/85 miners' strike. .Published Stenlake Catrine ،Ayrshire ،2005.
14. H. Berrington ،'The Labour Left in Parliament ،London ،1982.

15. M. Kobrin ،Why a June election 1970 ? ،London ،1970.
16. Martin Adeney and John Lloyd ،The Miners' Strike ،1984-1985 ،London ،1986 ،p.92.
17. Patrick Sergeant‘ ،Day the city lost its head’ *Daily.Mail*7December 1973.
18. Peter Walker Staying Power Bloomsbury ،1991.
19. Pound and dollar decline ،’*The Times* ،7December 1973; Anthony Shrimsley and
20. Ramsden ،The Making of Conservative Party Policy.
21. State of Emergency - The Way We Were: Britain ،1970-1974 (1) Dominic Sandbrook.
22. The Daily Telegraph ،13 May 1970.
23. The Guardian newspaper ،22 /6/1970.
24. The London Gazette: (Supplement) no. 37205 ،2010.
25. The Sunday Times ،18 ،July ،1970.
26. Treasury Historical Memorandum No. 16: Sterling Balances Since the War’ ،TNA T 267/29.

سادساً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

1. أرشد حمزة حسن، الاوضاع الداخلية لبريطانيا في عهد مارغريت تاتشر 1979–1990، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، 2016.
2. بان ثامر العاني، السوق الأوربية المشتركة 1949–1964، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2007.
3. سوزان رحيم جوي، السياسية الداخلية في عهد حكومة حزب العمال البريطاني1964–1970 رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية، 2012.
4. شيماء هيال لفتة الغانمي، موقف حزب العمال البريطاني من المشاكل الدولية 1914-1940، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2005.
5. صالح حسن عيسى العكيلي، القضية الايرلندية 1868–1921، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1995.
6. نشأت كامل محمد العاني، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا (1945–1951)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، 1996.

سابعاً: الكتب العربية:

1. ابراهيم ابرش، البعد القومي للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
2. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية المقارنة، بغداد، مطبعة المعارف، 1980
3. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج6، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999.
4. علي حيدر سليمان، تأريخ الحضارة الاوربية الحديثة، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد، 1990.
5. فهمي محمود شكري، نظام الحكم المحلي في بريطانيا – هياكله – سلطاته وإدارته (دراسة تطبيقية في الإدارة المحلية العامة، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1983.
6. مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج4، بيروت مطبعة دار رواد النهضة للطباعة والنشر، 1985.
7. نعيم دهمش، مبادئ المحاسبة، معهد الدراسات المصرفي، عمان، 2009.

ثامناً: الدوريات

1. احمد يوسف احمد، الحرب الأهلية في إيرلندا، مجلة السياسة الدولية، العدد 24، ابريل 1971.
2. أحمد يوسف أحمد، السياسة البريطانية بعد هزيمة حزب العمال، مجلة السياسة الدولية، العدد 22، اكتوبر 1970.
3. إدريس ثابت محمد، التضخم المالي في بريطانيا، مجلة الجديد، العدد 22، الأول من ديسمبر 1972.

4. الامم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الموضوعية لعام 2008، تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التقارير الدورية الخامسة المقدمة من الدول الاطراف بموجب المادتين 16-17 من العهد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، د.مط، 2008.
5. رضا عبد الرحمن هلال، بريطانيا وأزمة الجماعة الاقتصادية الأوربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 77، يوليو 1984.

تاسعاً: الصحف والمجلات العربية:

1. جريدة الاقتصادية السعودية، العدد 7121، بتاريخ 10 / نيسان / 2013.
2. شهريات، مجلة السياسة الدولية، العدد 36، ابريل 1974.

عاشراً: مواقع الإنترنت:

1. https://www.gov.uk /
2. http://www.britannica.com/
3. en. Wikipedia.org/wiki/Ayrshire.
4. http://en.wikipedia.org
5. http://www.rolls-roycemotorcars.com
6. http://www.gcal.ac.uk/archives/ucs/documents
7. http://www.parliament.uk/biographies/lords
8. www.palgrave-journals.
9. https://www.gov.uk/government/topics/planning-and-building